تقرير

في وقت يصر فيه الاحتلال على اجتياح مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، كانت الولايات المتحدة تمرر حزمة مساعدات عسكرية لإسرائيل بقيمة 17 مليار دولار، فيما تكشفت مجزرة جديدة ارتكبتها القوات الإسرائيلية في مجمع ناصر بخانيونس

مجزرة في خانيونس

22 شهيداً في قصف منازل رفح

في مخيم النصيرات أمس بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي منه (أشرف عمرا/الأناضول)

للحديث تتمة...

غزة التي تُرعب الجميع

وليد التليلي

تتهاوى دول وتسقط على أعتاب فلسطين، تكشف غزة كذبهم ويؤسهم تباعاً يوماً بعد يوم، تتسابق حكومات لإرضاء إسرائيل بكل قواها، لا يوقفها شيء ولا يُخجلها كمّ المآسي التي يكشفها العالم كل يوم من تحت ركام المدينة المحاصرة من أعتى الجيوش، حتى المقابر الجماعية بعشرات الشهداء التي خلّفها الصهاينة في غزة لم تخجلهم، بل تقرّ الولايات المتحدة من جديد حزمة مساعدات جديدة لإسرائيل، يستعجلها الرئيس الأميركي جو بايدن ليوقّعها، لأن إسرائيل تحتاجها.

لكن اللوحة ليست كلها سوداء، ففي هذا العالم أحرارٌ أيضاً يدافعون عن الحقّ، ومن رحم هذه الدول المتخازة للظلم، يخرج شباب وسياسيون يدافعون عن فلسطين وعن حقّ أبنائها في الحياة على أرضهم.

تكتب القيادية الفرنسية البارزة في حزب فرنسا الأبية ماتيلد بانو على صفحتها في «فيسبوك»: «فلسطين، لن نصمت».

تجوب بانو الساحات والإذاعات لتدافع عن فلسطين، وتكشف زيف الحكومة الفرنسية وانحيازها للكيان المحتل، وتكشف كيف تمنع جامعات وإدارات مناطقية فرنسية عقد اجتماعات لحزبها من أجل السلام وضد العنصرية والإسلاموفوبيا ودعما لغزة. وتؤكد أن فرنسا إيمانويل ماكرون في وضع انحدار خطير. وتكشف بانو أن نقابياً فرنسياً (جون بول ديليسكو) حُكم عليه بالسجن وبدفع غرامة مالية بسبب موقف داعم للمقاومة في غزّة.

لسائل أن يسأل، ما الذي يخيف جامعة (جامعة مدينة ليل الفرنسية في هذه الحالة) حتى تمنع اجتماعاً عن فلسطين كان من المقرّر عقده الخميس، وما الكلمات التي تُرعب جامعة هي أصلاً موطن الكلمات؟ رئيس حزب فرنسا الأبية جان لوك ميلونشون انتقد هذا القرار طبعاً... وطبعاً لم يستسلم وعقد الاجتماع الذي حضره حوالى ألف شخص في الشارع.

وفي الولايات المتحدة كذلك، تجمّع طلبة، الأسبوع الماضي، في مقرّ جامعة كولومبيا تضامناً مع غزة، لكنّ الشرطة اعتقلت أكثر من 100 طالب رفضوا فضّ التظاهرة. وطالبت إدارة الجامعة بوقف الاحتجاج.

وسمحت لشرطة المدينة بالدخول وإخلاء مخيّم الاحتجاج الذي أقامه الطلاب. والأسبوع قبل الماضي في ألمانيا، مُنع أيضاً مؤتمر من فلسطين. فلماذا تخيفهم غزة إلى هذا الحد، ولماذا يريدون أن يقبروا كل كلمة عن فلسطين، وكذلك في دول عربية وإسلامية كثيرة تمنع بكل قواها أي كلمة ونشاط داعم لغزة؟ لم نعهد عنهم سابقاً كل هذا الرعب من غزة، فما الذي يحدث هذه المرة؟

غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

لا شيء يعبّر عن الجرائم التي يرتكبها الاحتلال في قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، سوى وصف الإبادة، التي تنوّعت فيها أساليب القتل، لتتخطى أعداد الشهداء والجرحى المائة ألف، وكل ذلك بدعم أميركي مستمر، كانت آخر فصوله إقرار مجلس النواب الأميركي مساعدات عسكرية لإسرائيل بقيمة 17 مليار دولار، لتعزيز الدفاعات الجوية الإسرائيلية وشراء أسلحة متطورة جديدة. علماً أن الرئيس الأميركي جو بايدن كان قد استبق ذلك بتمرير حزمات من المساعدات لتل أبيب من دون موافقة الكونغرس منذ 7 أكتوبر الماضي. هذا الدعم الجديد من المتوقع أن يفتح رغبة الاحتلال على ارتكاب المزيد من المجازر، والتي تكشّفت أخرها في خانيونس، مع العثور على عشرات جثث الفلسطينيين الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي أثناء اقتحامه مجمع ناصر الطبي، ووسط مخاوف من ارتفاع أعداد الشهداء في المجزرة إلى 700. كل ذلك يسبق تنفيذ الاحتلال مخططه لاجتياح مدينة رفح جنوبي القطاع، مع إصرار حكومة بنيامين نتنياهو على العملية التي تثير مخاوف من أن يدفع ثمنها الآف المدنيين الفلسطينيين، إذ تكتظ المدينة بنحو مليون ونصف المليون فلسطيني، لا يجدون مناطق آمنة أخرى للهرب إليها في ظل انطلاق الاجتياح.

وفي موازاة موافقة مجلس النواب الأميركي على حزمة مساعدات عسكرية لإسرائيل بقيمة 17 مليار دولار، من المتوقع أن يقرها مجلس الشيوخ ويوقّع عليها بايدن سريعاً خلال هذا الأسبوع، كان الفلسطينيون يقبعون تحت قصف متواصل، فيما تكشّفت مجزرة جديدة في خانيونس. وأعلن مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، إسماعيل الثوابتة، أمس، اكتشاف مقبرتين جماعيتين في مجمع ناصر الطبي في خانيونس، تضمّان 150 جثماناً لفلسطينيين قتلتهم الجيش الإسرائيلي أثناء اقتحامه المنطقة. وأشار الثوابتة في تصريحات لوكالة الأناضول إلى «وجود 700 مفقود منذ انسحاب الجيش الإسرائيلي من مجمع ناصر الطبي، ونحن نعتقد أن هناك مئات من الشهداء لا يزالون مفقودين بعد أن أعدمهم الاحتلال ودفنهم في مقابر جماعية». وأوضح أن «هذا الأمر يتكرر على غرار ما جرى في مجمع الشفاء الطبي (بمدينة غزة)، حيث تم العثور على مقبرتين جماعيتين، والطواقم الحكومية ما تزال تقوم بأعمال انتشال لهذه الجثامين التي أعدمها الاحتلال، ومن بين هذه الجثث طواقم طبية عاملة في المستشفيات والمراكز الطبية أعدمها الاحتلال بدم بارد». وأكد أن «الاحتلال أجبر العديد من النازحين والجرحى على خلع ملابسهم والتعري قبل أن يعدمهم ويدفنهم بالجرافات داخل مجمع الشفاء الطبي، والأمر تكرر في مجمع ناصر الطبي، إضافة إلى جريمة سابقة مماثلة في مستشفى كمال عدوان شمال قطاع غزة».

وكان الجيش الإسرائيلي قد أعلن، في 7 إبريل الحالي، انسحابه من خانيونس بعد 4 أشهر على إطلاق عملية برية في المنطقة. وفي مخيم النصيرات وسط القطاع، أشار الثوابتة إلى «مجازر ارتكبها الاحتلال ضد المدنيين، خصوصاً في المغراقة ومدينة الزهراء والمخيم الجديد، وهناك أكثر من 520 شهيداً ومفقوداً».

وتعليقاً على هذا الموضوع، اعتبرت حركة حماس في بيان أمس أن اكتشاف مقبرة جماعية بمجمع ناصر يؤكد حجم «الفظائع التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي، وتطرح تساؤلات بشأن مصير باقي المفقودين الفلسطينيين في غزة». وقالت إن «الجرائم المروعة التي يقترفها هذا الجيش المجرم، وعمليات القتل بالجملة للمدنيين العزّل، ما كانت لتتواصل لولا الدعم السياسي والعسكري اللامحدود، والغطاء الذي تمنحه إدارة بايدن لهذا الكيان الفاشي، والذي يمكّنه من الاستمرار في حرب الإبادة ضد شعبنا». في هذا الوقت، تواصل القصف الإسرائيلي أمس على مناطق مختلفة من القطاع، وأفيد باستشهاد 22 فلسطينياً على الأقل، بينهم 18 طفلاً، في غارتين إسرائيليتين على مدينة رفح. وأعلنت وزارة الصحة في غزة، في تقريرها اليومي أمس، ارتفاع حصيلة الحرب إلى 34097 شهيداً و76980 مصاباً. وأضافت أن الاحتلال ارتكب 5 مجازر ضد العائلات خلال 24 ساعة، وصل منها للمستشفيات 48 شهيداً و79 إصابة.

وفي موازاة ذلك، أكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في فلسطين («أوتشا»)، أمس الأحد، أن القوافل الإنسانية لم تتمكن من إيصال الوقود إلى المستشفيات في قطاع غزة بسبب العقبات الإسرائيلية. تأتي هذه التطورات وسط مخاوف من اجتياح إسرائيلي قريب لمدينة رفح، يصر عليه بنيامين نتنياهو وأركان حكومته.

> خشية من ارتفاع كبير لأعداد جثامين المقابر الجماعية في خانيونس

> إسماعيل هنية: كل الشهداء في غزة قُتلوا بالأسلحة الأميركية

تحذير أردني

حذر العاهل الأردني عبد الله الثاني، خلال اتصال هاتفي تلقاه من رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، أمس الأحد، من خطورة التصعيد في المنطقة الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين. وجدد الملك للمجتمع الدولي الى تكثيف الجهود للتوصل الى وقف فوري ودائم لاطلاق النار في غزة، منبها الى عواقب اي هجوم إسرائيلي على رفح. واكد ضرورة حماية المدنيين في غزة، وضمان ايصال المساعدات الانسانية الى القطاع.

وفي هذا السياق، حذر رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» إسماعيل هنية، من إقدام الجيش الإسرائيلي على اجتياح رفح، مؤكداً جاهزية فصائل المقاومة على الأرض. وفي مقابلة مع وكالة الأناضول على هامش زيارته إلى تركيا، قال إن موقف واشنطن من اجتياح رفح «مخادع»، وحديث الأميركيين عن أنهم بحاجة لرؤية خطط تجنّب حدوث أذى للمدنيين، ما هو إلا عملية خداع». ولفت إلى أن «كل المدنيين الذين قُتلوا في غزة، استشهدوا بالأسلحة والصواريخ الأميركية وبالغطاء السياسي الأميركي». وتابع: «حينما تقف واشنطن داخل مجلس الأمن وتلجأ لسلطة الفيتو ضد قرار وقف إطلاق النار... ماذا يعني ذلك؟ يعني أن الولايات المتحدة تعطي الغطاء الكامل لاستمرار القتل والمذبحة تجاه غزة». وتحدث هنية عما ستؤول إليه الأمور بالنسبة لإدارة غزة عقب انتهاء الحرب الإسرائيلية، قائلاً: «هناك خيارات وبدائل تطرح بوجود قوة عربية مثلاً، وتسمى بعض الدول». وأضاف: «نرحب بأي قوة عربية أو إسلامية إذا كانت مهمتها إسناد شعبنا الفلسطيني ومساعدته على التحرر من الاحتلال، أما أن تأتي قوة عربية أو دولية لتوفر حماية للاحتلال فهي بالتأكيد مرفوضة».

وأردف هنية: «هناك بدائل طرحت ولكنها غير عملية ولا يمكن أن تنجح»، مشدداً على أن «إدارة غزة يجب أن تتم بإرادة فلسطينية». وعن مفاوضات وقف إطلاق النار، قال هنية إن إسرائيل «حتى هذه اللحظة، وعلى الرغم من عشرات الجلسات وعشرات الأوراق المتبادلة عبر الوسطاء، إلا أنها لم توافق على وقف إطلاق النار، وكل ما تريده استعادة أسراها ثم استئناف الحرب على غزة، وهذا لا يمكن أن يكون». مقابل ذلك، كان نتنياهو يدّعي، أمس الأحد، أن حركة حماس «رفضت كافة المقترحات» لإبرام صفقة تبادل أسرى. وأعلن في بيان مصور نشره عشية عيد الفصح اليهودي أن الاحتلال يعتزم زيادة «الضغوط العسكرية والسياسية على حماس»، معتبراً أن «هذه هي الطريقة الوحيدة لتحرير الرهائن وتحقيق الانتصار».

في هذا الوقت، علّق دبلوماسي أميركي في القاهرة مطّلع على الاتصالات الخاصة بوساطة غزة، لـ«العربي الجديد»، على الإعلان القطري بشأن تقييم العمل بالوساطة، قائلاً إن «واشنطن حريصة كل الحرص على الوساطة القطرية»، ومؤكداً أن «هناك ثقة كبيرة في الدور القطري، باعتباره وسيطاً فاعلاً، يتمتع بثقة معظم الأطراف». وكان رئيس الوزراء القطري وزير الخارجية محمد بن عبد الرحمن آل ثاني قد كشف، الأسبوع الماضي، أن الدوحة بصدد تقييم وساطتها بين إسرائيل و«حماس».

وتابع الدبلوماسي الأميركي أن «التلويح القطري ربما يكون أيضاً قد جاء في سياق الضغط على الحكومة الإسرائيلية، للتعامل بشكل جاد مع مسألة دخول المساعدات إلى كافة مناطق القطاع، وعدم تعطيلها عند معبر كرم أبو سالم». واستطرد قائلاً إن «الإدارة الأميركية، في وقت سابق، حذرت الجانب الإسرائيلي من الهجوم المتواصل على قطر في هذا الأطار، معتبرة في الوقت ذاته أنه إذا اتخذت الدوحة قراراً بتخفيض إسهامها، فسيكون الأمر بمثابة خسارة فادحة لجهود إحلال السلام». من جهته، قال قيادي في حركة حماس، لـ«العربي الجديد»، إن «المسؤولين في قطر لم يبلغوا الحركة بأي تطورات متعلّقة بشأن دور الدوحة في الوساطة»، مؤكداً أن «كل الأمور تسير بوتيرة طبيعية، سواء في ما يتعلق بالاتصالات الدورية المتعلقة بالتنسيق أو متابعة الحالة اليومية لعملية المساعدات أو غيرها من الأمور المرتبطة بالوضع في القطاع».

في السياق نفسه، كشف الدبلوماسي الأميركي، الذي تحدث لـ«العربي الجديد»، عن أن الفترة المقبلة «ربما تشهد مشاركة أوسع لتركيا في الوساطة المتعلقة بالوضع في قطاع غزة»، مشيراً إلى أن هذه الخطوة جاءت بعد تقديرات من مؤسسات صناعة القرار الأميركية ذات الصلة». كما كشف الدبلوماسي عن تطورات متعلقة بمشاورات اليوم التالي لوقف الحرب في غزة، قائلاً إن «واشنطن تلقت أخيراً موقفاً إيجابياً من القاهرة بشأن إمكانية المشاركة في وجود عربي في قطاع غزة، بمهد لعودة الحياة في القطاع إلى طبيعتها عقب انتهاء الحرب». وأضاف أن «كلاً من مصر والأردن والإمارات أبدت موافقة مبدئية حول إمكانية المشاركة بوجود عربي في غزة». ولفت في الوقت ذاته إلى أن القاهرة «رهنت تلك الخطوة بمجموعة من الشروط، أولها أن يكون الوجود محدد المدة ولفترة زمنية قصيرة، وبطلب فلسطيني من الجهات الشرعية، ويكون لدعم السلطات الرسمية التي تأتي بتوافق فلسطيني». وتابع: «حدّدت القاهرة شرطاً أساسياً للموافقة على تلك الخطوة، تمثل في ضرورة انسحاب إسرائيل بشكل كامل من القطاع، والعودة إلى الحدود السابقة للسابع من أكتوبر الماضي». من جهته، أكد مصدر مصري مطلع، لـ«العربي الجديد»، أن القاهرة «رفضت أخيراً مطلباً أميركياً بإشراف مصري كامل على غزة لمدة ستة أشهر بعد انتهاء الحرب»، قائلاً إن «المسؤولين في القاهرة رأوا استحالة مثل هذا الدور».

اتهامات لشقيقة هنية

قدمت محكمة في بئر السبع لائحة اتهام ضد صباح هنية، شقيقة رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» إسماعيل هنية، بتهمة التحريض والتماهي مع منظمة إرهابية، وطلبت اعتقالها حتى نهاية الإجراءات. وجاء في لائحة الاتهام أن هنية أرسلت رسائل عبر «واتساب»، تضمنت كلمات مدح وتشجيع لأعمال «حماس» في 7 أكتوبر/تشرين الأول. وقال المحامي الموكل بالدفاع عنها خالد زبارقة لـ«العربي الجديد» إن «هذا ملف كيدي وتعسفي ومن منطلقات انتقامية».

شرق غرب

20 اتفاقية بانتظار زيارة أردوغان إلى العراق

كشف وزير الخارجية التركي هاكان فيدان (الصورة)، أمس الأحد، أنه سيتم توقيع أكثر من 20 اتفاقية مع العراق خلال زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان إلى بغداد، المقررة اليوم الاثنين. وجاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك لفيدان مع نظيره الموريتاني محمد سالم ولد مرزوق عقب لقائهما في إسطنبول. وأوضح فيدان أن أردوغان سيلتقي رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في بغداد، وسيتم التوقيع على الاتفاقيات بعد ذلك. ومن المرتقب أن يزور أردوغان أربيل، في إقليم كردستان، شمالي العراق، للقاء رئيس الإقليم نيجيرفان بارزاني. (الأناضول)

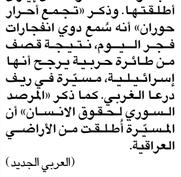

ترحيب حوثي بمغادرة فرقاطة ألمانية البحر الأحمر

وصف حسين العزي، نائب وزير الخارجية في حكومة الحوثيين، غير المعترف بها دولياً، أمس الأحد، مغادرة الفرقاطة الألمانية «هيسن» البحر الأحمر، بأنها «خطوة في الاتجاه الصحيح». وأضاف في منشور على منصة إكس (تويتر سابقاً)، أن الحوثيين هم «الأكثر حرصاً على سلامة الملاحة والأكثر احتراماً لحقوق ومصالح الشعوب». وكانت الفرقاطة قد أنهت «مهمتها في حماية السفن التجارية من المسلّحين الحوثيين في اليمن، وغادرت البحر الأحمر»، وفق قناة دويتشه فيله الألمانية. (الأناضول)

الكويت: رئيس الوزراء نائباً للأمير

أصدر أمير الكويت، الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح (الصورة)، أمس الأحد، أمراً أميرياً بتعيين رئيس مجلس الوزراء، الشيخ أحمد العبد الله الأحمد الصباح، نائباً للأمير أثناء غياب الأمير عن البلاد، وفق ما أوردته وكالة الأنباء الكويتية (كونا). وأدى العبد الله الصباح، اليمين الدستورية أمام أمير الكويت في قصر بيان. (العربي الجديد)

إسرائيل تُسقط مسيرة في ريف درعا

أسقطت طائرات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأحد، طائرة مسيرة بالقرب من الجولان السوري المحتل، يعتقد أن مجموعات مدعومة من إيران أطلقتها. وذكر «تجمع أحرار حوران» أنه سُمع دوي انفجارات فجر اليوم، نتيجة قصف من طائرة حربية يرجح أنها إسرائيلية، مستهدِفة في ريف درعا الغربي. كما ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» أن المسيّرة أطلقت من الأراضي العراقية. (العربي الجديد)

عملية للجيش الصومالي ضد حركة الشباب

أفادت وكالة الأنباء الصومالية «صونا»، أمس الأحد، بأن الجيش الصومالي تمكن من «القضاء على أكثر من 50 عنصراً من حركة الشباب»، التابعة لتنظيم القاعدة، وذلك في عملية عسكرية بمحافظة جوبا السفلى، جنوبي البلاد. وكان الجيش الصومالي، قد أعلن الجمعة الماضي، مقتل أكثر من 30 عنصراً مسلحاً من حركة الشباب في عملية عسكرية لقوات الكوماندوز في المناطق الريفية التابعة لمحافظة شبيلي السفلى، جنوبي البلاد. (قنا)

رصد

17 مليار دولار مساعدات أميركية عسكرية لإسرائيل

بعد أشهر من الشدّ والجذب في أروقة واشنطن وداخل الكونغرس، تمكّن مجلس النواب الأميركي، أول من أمس السبت، من تخطي عقبة التيار المتشدد الجمهوري الحليف للرئيس السابق دونالد ترامب، وتمرير حزمة المساعدات الواسعة، لثلاثة حلفاء أساسيين للولايات المتحدة، يواجهون أحد أبرز خصومها، وهم أوكرانيا وإسرائيل وتايوان، بمواجهة روسيا وإيران والصين. ويرى متابعون أن التصعيد الأخير بين إيران، وإسرائيل، والهجوم الإيراني بالصواريخ والمسيّرات الذي استهدف الأراضي المحتلة في 13 إبريل/ نيسان الحالي، خدم الرئيس الأميركي جو بايدن وفريقه، الذي كان يحثّ الكونغرس على تسريع تمرير المساعدات.

وصوّت مجلس النواب الأميركي، أول من أمس، لصالح حزمة مساعدات واسعة لأوكرانيا وإسرائيل وتايوان، في خطوة كانت مرتقبة إلى حدّ بعيد. وحزمة المساعدات الضخمة تبلغ قيمتها الإجمالية 95 مليار دولار، ومن المتوقع أن يمرّر مجلس الشيوخ الحزمة يوم غدٍ الثلاثاء، بحسب الإعلام الأميركي، لترسل إلى الرئيس بايدن، ليوقعها وتدخل حيّز التنفيذ. ويلحظ النص المتعلق بإسرائيل مساعدات لكبيف بـ61 مليار دولار لدعمها في التصدي للغزو الروسي. أما النص المتعلق بإسرائيل، فيلحظ مساعدات عسكرية بقيمة 17 مليار دولار، بالإضافة إلى 9 مليارات دولار كمساعدات إنسانية لقطاع غزة ومناطق نزاع أخرى حول العالم. وبحسب صحيفة «تايمز أوف إسرائيل»، فإن القسمة الأخيرة سيكون البت الأبيض صاحب الكلمة الفصل فيها، لكنها توقعت نقلاً عن محلّلين أن تحظى غزة بمليارَي دولار. ووصفت حركة حماس، في بيان، هذا الدعم لإسرائيل، بأنه «مخالف للقانون الدولي»، معتبرة أنه «رخصة وضوء أخضر لحكومة المتطرفين الصهاينة للمضي في العدوان الوحشي على شعبنا».

وحضّ بايدن أمس، مجلس الشيوخ على التصديق على حزمة المساعدات سريعاً، معتبراً أنها توجّه «رسالة واضحة بشأن قوة القيادة الأميركية حول العالم». أما في دولة الاحتلال، فذهب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، إلى الاحتفال بالخطوة على اعتبارها «بمثابة دفاع عن الحضارة الغربية». كما اعتبر وزير خارجيته، بسرائيل كاتس أن التصويت يوجه «رسالة قوية إلى أعدائنا»، فيما شكر وزير الأمن يوآف غالانت وإشنطن، قائلاً إن إسرائيل «تقاتل على 7 جبهات». من جهتها، رأت الرئاسة الفلسطينية في ما أقره مجلس النواب الأميركي «عدواناً على الشعب الفلسطيني»، بحسب المتحدث باسم الرئيس الفلسطيني نبيل أبو ردينة، الذي قال إن الأموال أرقام «ستُترجَم على شكل آلاف الضحايا الفلسطينيين في قطاع غزة»، واصفاً ذلك بأنه «تصعيد خطير».

وكشف التصويت على حزمة إسرائيل (كل حزمة مساعدات صُوّت عليها السبت على حدة ضمن مشروع قانون)، الذي أضيف إليه أيضاً منع التمويل الأميركي لما يتوجب على واشنطن لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «لأونروا»، ثبات الكتلة التقدمية الصغيرة داخل مجلس النواب على موقفها المندّد والضاغط لوقف الحرب على قطاع غزة، وكشف أن الكونغرس الأميركي في واد، والرأي العام الأميركي في واد آخر، عندما يتعلق الأمر بتمويل آلة الحرب الإسرائيلية. وعلى العموم، فقد كانت مصانع التسليح الأميركية على أحرّ من الجمر، بانتظار إطلاق مجلس النواب صفارة التصويت، فيما مُني الرأي العام المناهض لحرب غزة، والداعي إلى وقف تمويل جرائم إسرائيل من جيوب دافعي الضرائب الأميركيين، وهو بشكّل حوالي نصف الرأي العام الأميركي بحسب معظم استطلاعات الرأي، بخيبة كبيرة.

وفي بيان لهم بعد التصويت، قال عدد من النواب الأميركيين التقدميين، بمن فيهم الكسندريا أوكاسيو كورتيز وجواكين كاسترو وبرامبلا جايابال، في بيان: «نؤمن بقوة بحقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وقد ضمنا أصواتنا سابقاً إلى زملائنا لتأكيد التزامنا المشترك... ولكن في ظلّ المعاناة غير المسبوقة التي يعيشها شعب غزة، نؤمن بأن هناك ضرورة أخلاقية لإيجاد مسار آخر». كذلك تعهد السيناتور الأميركي بيرني ساندرز، أول من أمس، ببذل كل ما في وسعه للتأكد من أن الولايات المتحدة لن ترسل مزيداً من المساعدات العسكرية لـ«الآلة الحربية» نتنياهو، وذلك في منشور له على منصة «إكس». وقال ساندرز: «لن تسمح بتجويع أطفال غزة». ومرّت حزمة المساعدات لإسرائيل، بأغلبية كبيرة، إذ صوّت 366 نائباً أميركياً لصالحها، مقابل رفض 58 نائباً فقط. أما حزمة أوكرانيا، فكانت المعارضة لها أوسع، إذ صوّت 311 نائباً بالموافقة عليها، ورفضها 112 آخرون. وقد يكلّف هذا التصويت رئيس مجلس النواب الجمهوري مايك جونسون منصبه، فقد تعهّدت حفنة من النواب المحافظين المعارضين بشدّة لمساعدة أوكرانيا، بإذل ما في وسعها لإطاحته عقاباً له على دعمه.

وتنقسم المساعدات الأميركية لإسرائيل وفق هذه الحزمة، إلى 5,2 ملايين دولار، لتعزيز نظام الدفاعات الجوية الإسرائيلي المعروف بالقبة الحديدية، و3,5 مليارات دولار لشراء أنظمة أسلحة متطورة، ومليار دولار لتعزيز قطاع إنتاج الأسلحة الإسرائيلي، و4,4 مليارات دولار لمعدات وخدمات دفاعية أخرى لإسرائيل، و2,4 مليار دولار للعمليات الأميركية في المنطقة خلال حرب غزة، وبالعادة، تتلقى إسرائيل سنوياً حزمة مساعدات من الولايات المتحدة، بحدود 3,3 مليارات دولار، وتعدّ الحزمة الجديدة «طارئة» بسبب الحرب. وقبلها، مرّر بايدن كاسترو وبرامبلا جابايال، في بيان: «نؤمن بقوة بحقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وقد ضمنا أصواتنا سابقاً إلى زملائنا لتأكيد التزامنا المشترك... ولكن في ظلّ المعاناة غير المسبوقة التي يعيشها شعب غزة، نؤمن بأن هناك ضرورة أخلاقية لإيجاد مسار آخر». كذلك تعهد السيناتور الأميركي بيرني ساندرز، أول من أمس، ببذل كل ما في وسعه للتأكد من أن الولايات المتحدة لن ترسل مزيداً من المساعدات العسكرية لـ«الآلة الحربية» نتنياهو، وذلك في منشور له على منصة «إكس». وقال ساندرز: «لن تسمح بتجويع أطفال غزة». ومرّت حزمة المساعدات لإسرائيل، بأغلبية كبيرة، إذ صوّت 366 نائباً أميركياً لصالحها، مقابل رفض 58 نائباً فقط. أما حزمة أوكرانيا، فكانت المعارضة لها أوسع، إذ صوّت 311 نائباً بالموافقة عليها، ورفضها 112 آخرون. وقد يكلّف هذا التصويت رئيس مجلس النواب الجمهوري مايك جونسون منصبه، فقد تعهّدت حفنة من النواب المحافظين المعارضين بشدّة لمساعدة أوكرانيا، ببذل ما في وسعها لإطاحته عقاباً له على دعمه.

> بايدن: المساعدات رسالة واضحة بشأن قوة القيادة الأميركية

متابعة

تل أبيب تقترب «من لحظة اتخاذ القرار» بشأن لبنان

بيروت ـ **العربي الجديد**

بعد مرور 48 ساعة على زيارة رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي وقائد الجيش اللبناني العماد جوزاف عون، إلى فرنسا، بغية مناقشة ورقة باريس المطروحة لوقف المواجهات بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وجّهت إسرائيل، أمس الأحد، تحذيراً جديداً إلى لبنان، معتبرة أنها تقترب من لحظة اتخاذ القرار بشأنه. وأمس الأحد، شدّد الوزير في مجلس الحرب الإسرائيلي بيني غانتس، على أنه «تقترب من لحظة اتخاذ القرار بشأن الجبهة اللبنانية»، مضيفاً في مؤتمر صحافي أن «جبهة لبنان تفرض التحدي الأكبر علينا وتستوجب التعامل العاجل معها». بدوره، ذكر وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، في جولة له في الجولان السوري المحتل، أمس، أن الدولة العبرية تمنع «تموضع حزب الله وقوى إيرانية من محاولات الوصول إلى الجولان»، مضيفاً أنه «نحتفظ بحقنا في حرية العمل لاستهداف كل عدو يحاول تهديدنا». وجاءت التهديدات الإسرائيلية أمس، بعد اتفاق ميقاتي مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الجمعة الماضي، على دراسة لبنان بنود الورقة الفرنسية، التي قدمتها باريس في المنطقة خلال حرب غزة. وبالعادة، تتلقى إسرائيل سنوياً حزمة مساعدات من الولايات المتحدة، بحدود 3,3 مليارات دولار، وتعدّ الحزمة الجديدة «طارئة» بسبب الحرب. وقبلها، مرّر بايدن حزمات مساعدات لإسرائيل منذ 7 أكتوبر الماضي، مستخدماً صلاحياته التنفيذية، من دون موافقة الكونغرس.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس، الأناضول)

آثار غارات إسرائيلية على علما الشعب، 15 إبريل الحالي (فرانس برس)

الجوية الإسرائيلية للبنان. وتقترح المبادرة إنشاء لجنة رباعية تضم فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل ولبنان لمراقبة وقف الأعمال العدائية. وكان لبنان قد رد على الورقة الفرنسية في 15 مارس/آذار الماضي من دون الإفصاح عن مضمونها، غير أن وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عبد الله بو حبيب أفاد في حينه بأن «مبادرة فرنسا فيها الكثير من النقاط الجيدة والمقبولة، وهناك عدة نقاط تحتاج إلى المزيد من البحث فيها». وأوضح ماكرون أنه سيتم تعديل المبادرة بفعل «الواقع الراهن والمستجدات». كذلك، تحدّث ماكرون هاتفياً مع رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري أثناء وجود ميقاتي وعون في باريس، من أجل مناقشة الوضع الحدودي.

ومساء أول من أمس السبت، أكد قادة الجيوش، اللبناني جوزاف عون، والفرنسي تيبري بوركهارد، والإيطالي جيوزيبي كافو دراغوني، على «أهمية العمل الجماعي بهدف وقف التصعيد على طول الحدود بين لبنان وإسرائيل، وفقاً لما جاء في القرار 1701 الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006». وأضاف القادة في بيان مشترك أنه «تم التأكيد على الدور الأساسي لليونيفيل (قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان) باعتبارها عاملاً للسلام والأمن وحماية المدنيين في المنطقة، بالتعاون الوثيق مع الجيش اللبناني السيد على كل أراضيه». وتم التأكيد على «دعم الجيش اللبناني الضامن للاستقرار الوطني وعلى التزام فرنسا وإيطاليا باستقرار وسيادة لبنان التي تبقى أولوية». وجاء البيان بعد لقاء القادة الثلاثة في العاصمة الفرنسية باريس، الجمعة الماضي.

ميدانياً، شنّ الاحتلال الإسرائيلي غارات عدة على عيتا الشعب، وعلى الناقورة ومجدل زون وحولا ووادي برغز قضاء مرجعيون، وعلى خراج بلدة السريرة في منطقة جزين في ما يسمى جبل أبو راشد، وعلى مرتفعات الجبور قرب القطراني - البقاع الغربي. وطاول القصف الإسرائيلي المدفعي، أمس الأحد، حي كركزان، شمالي ميس الجبل والخيام. واستهدفت دبابة ميركافا إسرائيلية أطراف علما الشعب. واستهدف حزب الله ثكنة «شوميرا» ومبنى في المستوطنة يستخدمها جنود الاحتلال، وتجهيزات تجسس مستحدثة في محيط ثكنة دوفيف، ونقاط انتشار جنود الاحتلال جنوبي موقع جل العلام، ومستوطنة «حانيتا»، وأجهزة التجسس الخاصة بالاحتلال في موقع مسكاف عام. وكشفت «كتائب القسام»، الجناح العسكري لحركة حماس، أنها قصفت من جنوب لبنان ثكنة «شوميرا» بـ 20 صاروخا من نوع غراد.

وأعلنت القناة 12 الإسرائيلية عن سقوط صواريخ أطلقت من جنوب لبنان في محيط مستوطنة «شلومي» بالجليل الغربي، بينما أعلن الجيش الإسرائيلي في بيان، عن مهاجمة «أهداف تابعة لحزب الله في الخيام وطير حرفا والعديسة». ودوت صفارات الإنذار في أنحاء متفرقة من الجليل الفلسطيني المحتل، أمس الأحد. وليل السبت - الأحد، شنّت الطائرات الإسرائيلية غارات على كفركلا، وعلى منزل من ثلاثة طوابق في طيرحرفا، وعلى الخيام، وعلى المنطقة الواقعة بين رامية وبيت ليف. وقصف الاحتلال مدفعياً منطقة الحوش، خراج برج الملوك ومحيط تلة حمامص، وأطراف بيت ليف والقوزح ورامية. كما أطلق نيران رشاشاته الثقيلة في اتجاه عيتا الشعب. وحلّق طيرانه الحربي فوق مدينة بعلبك والقرى المحيطة على علو متوسط. واستهدف حزب الله، ليل السبت - الأحد، آلية عسكرية إسرائيلية من نوع هامر في مستوطنة «نطوعة»، ومبنيين يستخدمهما جنود الاحتلال في مستوطنة «المطلة».

قضية

رغم ارتفاع الأصوات في عدد من الدول الغربية، للمطالبة بوقف التعاون العسكري مع إسرائيل، إلا أن حكومات هذه الدول تبقى في واد آخر، فهي إما تطلق تعهدات فارغة، أو تلتف على إعلانات بوقف هذا التعاون

قطع العلاقات العسكرية مع إسرائيل

الهوّة تتسع بين شوارع الغرب والحكومات

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

تشعر بعض الحكومات الغربية بحرج استمرار تعاونها العسكري مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وسط اتهامات لبعضها بمشاركة الاحتلال في جرائم الحرب والإبادة التي يرتكبها بحق الفلسطينيين، ودعوات حقوقية وسياسية متزايدة من أجل وقف تزويد جيش الاحتلال بأسلحة غربية. يأتي ذلك وسط ظهور رأي عام غربي متغير في نحو خمس دول أوروبية، هي بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والسويد، حيث تؤيد نسبة كبيرة من سكّان هذه الدول وقف العلاقات العسكرية مع الاحتلال بالكامل، وفي الاتجاهين، أي ليس فقط في مجال تصدير معدات عسكرية إليه، بل ووقف الاستيراد منه. وهو ما سجّله استطلاع رأي نشر الثلاثاء في 16 إبريل/نيسان الحالي.

تأييد شعبي للحظر

وتحول الرأي العام في دول غربية إلى عامل ضغط على حكوماتها. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى العديد من استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة ودول غربية، تعبّر فيها نسبة كبيرة من المستطلعة آراؤهم عن رفض دعم إسرائيل عسكرياً، ومنهم من يؤكدون أنهم يعتقدون بأن دولة الاحتلال ترتكب حرب إبادة في قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وتجدر الإشارة هنا إلى آخر ما نشر في هذا السياق، الثلاثاء الماضي، عن «معهد فلسطين للدبلوماسية العامة» (غير حكومي)، بشأن استطلاع للرأي أجرته شركة الاستطلاع الدولية «يوغوف» بطلب من المعهد لسبر آراء شوارع بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والسويد حول فلسطين وحظر تجارة الأسلحة مع إسرائيل. وأظهر الاستطلاع أن 65 في المائة من الإيطاليين و62 في المائة من البلجيكيين و50 في المائة من السويديين و51 في المائة من الفرنسيين و49 في المائة من الألمان يؤيدون ذلك الحظر. واللافت في الاستطلاع أن نسبة كبيرة من المستطلعة آراؤهم «على دراية» بأن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية بحق الفلسطينيين في غزة، ويعتقدون أن هذه الادعاءات صحيحة (إيطاليا 49 في المائة السويد 46 في المائة، بلجيكا 43 في المائة فرنسا 34 في المائة ألمانيا 33 في المائة). ووجد الاستطلاع أن هناك فارقاً جيلياً في الآراء، بحيث أن جيل الشباب في هذه الدول، أو ما يعرف بـ«جيل زد» (بين 18 و24 عاماً)، أكثر إيقاناً بأن الفلسطينيين محرومون من حقوقهم، كما أن هذه الفئة العمرية تربط أكثر قضية فلسطين بمفهوم العدالة والمساواة والحرية. وفي المتوسط، ليس أقل من نصف سكّان هذه الدول يرون أنه يجب فرض عقوبات على إسرائيل، خصوصاً في ما يتعلق بتجارة الأسلحة، وضرورة محاكمة المسؤولين الإسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وسجّلت النسبة الأعلى في هذا السياق في إيطاليا (65 في المائة مع حظر السلاح و62 في المائة مع المحاكمة)، والأدنى في السويد (50 و49 في المائة)، بينما هي بحدود 51 في المائة في ألمانيا. وفي المتوسط، فإن نحو 45 في المائة منهم يرون أنه يجب على حكوماتهم أن تكون أكثر دعماً للفلسطينيين أو تتبنى موقفاً متوازناً (إيطاليا 52 في المائة وألمانيا 49 في المائة). وفي المحصلة، فإنه في وقت تتزايد فيه الضغوط الشعبية والسياسية والحقوقية على بعض الحكومات الغربية من أجل اتخاذ موقف واضح يقطع عن تل أبيب ما يُرسل من أسلحة إليها ويستخدم ضد الفلسطينيين، يبدو أن تغيراً بات ملحوظاً لدى شوارع أوروبية أصبحت أكثر ميلاً لقطع كل العلاقات التجارية العسكرية مع تل أبيب.

ففي بعض دول الشمال الأوروبي، كالدنمارك والسويد، ترتفع المطالبة النقابية والحقوقية بضرورة ليس فقط تجميد تزويد إسرائيل بالسلاح والذخائر، بل بوقف العلاقات التجارية العسكرية معها. فإذا كانت كوبنهاغن قد اختارت للهروب من استحقاق دعوى قضائية بحقها، بسبب تمرير بعض المعدات الضرورية لطائرات أف 35 لجيش الاحتلال، تجميد آليات التصدير السهلة سابقاً، فإن الأصوات الشعبية تستمر في الارتفاع لدعوة حكومة ائتلاف يمين ويسار الوسط لوقف كل أشكال التجارة العسكرية مع مصانع تل أبيب.

الأمر لا يختلف في استوكهولم، حيث تزايدت أخيراً الدعوات لوقف تام للتعاون مع شركات ومصانع إسرائيلية تعاقد معها الجيش السويدي، مثل إلبيت سيستمز. وفي هذا الصدد، دعا الدبلوماسي السويدي والسفير السابق لدى الأمم المتحدة بيير شوري (من الحزب الاجتماعي الديمقراطي السويدي) إلى ضرورة وقف تجارة السلاح مع إسرائيل، منتقداً استمرار استوكهولم في التعاقد مع مصانع وشركات سلاح إسرائيلية. وطالب شوري، بحسب ما نقل التلفزيون السويدي (أس في تي)، الاثنين الماضي، بضرورة تقديم الحكومة تقريراً يوضح نوع التجارة، وبأن يتم استدعاء ممثلي الدفاع السويدي من تل أبيب. وتساءل: «لماذا لدى الحكومة السويدية ملحق دفاعي هناك؟ نحن نعلم أن الأمر يتعلق بتجارة الأسلحة المتبادلة، ولكن حان الوقت لإعادته إلى الوطن». في الاتجاه نفسه، يطالب حزب اليسار السويدي فينسترا بقطع جميع الاتصالات العسكرية مع إسرائيل. وقالت زعيمة الحزب نوشي داغوستار: «من الجنون أن السويد لديها تعاون عسكري مع إسرائيل»، وفقاً لما نقلت عنها أخيراً وكالة الأنباء السويدية «تي تي». وكان الجيش السويدي قد وقّع في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي صفقة بقيمة مليار و700 مليون كرونه سويدية (نحو 170 مليون دولار)، مع شركة إلبيت سيستمز الإسرائيلية، وذلك لرقمنة نظام الاتصالات الدفاعي السويدي على مدى السنوات العشر المقبلة. بالإضافة إلى أن الشركة السويدية مالمو إيمبوينت تنتج جهاز ليزر لمصنع أسلحة إسرائيلي. ومنذ بداية الحرب على غزة في أكتوبر الماضي، واصلت الإدارة الأميركية تمرير أكثر من 100 اتفاقية عسكرية مع تل أبيب، مزودة جيش الاحتلال بعشرات الآلاف من القذائف والصواريخ والطائرات من دون طيار وغيرها من المعدات والعتاد الحربي لخدمة عدوانه على القطاع الفلسطيني. وفي 20 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أحصى الإعلام الإسرائيلي وصول 230 طائرة شحن و20 سفينة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، محملة بالأسلحة والمعدات الحربية وذلك منذ السابع من أكتوبر الماضي. وبحسب تقرير نشر في موقع مجلس العلاقات الخارجية، وهو معهد بحثي أميركي، في 11 إبريل الحالي، فإنه منذ السابع من أكتوبر الماضي، أجرت إدارة الرئيس جو بايدن أكثر من مائة عملية تحويل مساعدات أميركية إلى إسرائيل، رغم أن اثنتين منها فقط، بقيمة 250 مليون دولار، حظيت بمراجعة الكونغرس وتمّ نشرها. وتتبع واشنطن في ذلك، بحسب المعهد، «مبدأ التفوق النوعي العسكري لإسرائيل»، الذي أصبح قانوناً أميركياً في عام 2008.

لكن، في سياق غربي شعبي أوسع، تبدو الأمور على غير ما ظهرت عليه خلال الأيام الأولى من العدوان على غزة، حيث ظلّت واشنطن والدول الغربية تشدّد على «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، ويأتي ذلك خصوصاً بعدما شاهد العالم بأسره مدى وحشية ودموية القصف الإسرائيلي المتعمد الذي طاول المدنيين والبنية التحتية في غزة. وبناء عليه، أصبح من الصعب على بعض الحكومات الغربية الاستمرار في تمرير تعاونها العسكري مع الاحتلال من دون مواجهة غضب النشطاء ومنظمات حقوقية ووسائل إعلام وصحافة تفضح ذلك التعاون الذي يستخدم لارتكاب جرائم حرب. وجعل ذلك بعض حكومات الغرب، بما في ذلك في واشنطن، تلمّح مع ازدياد الضغط إلى إمكانية استخدام توريدات الأسلحة كنوع من الضغط على رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، وبصورة خاصة ربما لوقف خططه لاجتياح رفح، جنوب القطاع، ومن أجل توسيع عمليات إدخال المساعدات إلى غزة، بحسب ما تسعى واشنطن إلى تسويقه.

وبعيداً عن مواقف بايدن التي تبدو محاولة لذرّ الرماد في عيون منتقديه، ولإظهار نفسه في عامه الانتخابي أنه غير راض عن مخططات نتنياهو، فإن عدداً متزايداً من السياسيين والناخبين الأميركيين في الحزب الديمقراطي يطالبون باستخدام النفوذ الأميركي، بما في ذلك نوعية السلاح ونطاق استخدامه، من أجل وقف الحرب. ونقلت صحيفة «واشنطن بوست»، في السادس من مارس/ آذار الماضي، عن النائب الديمقراطي في الكونغرس الأميركي، العضو في لجنة الاستخبارات والشؤون الخارجية في مجلس النواب جواكين كاسترو، قوله: «أنت تسأل الكثير من الأميركيين عن عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل في الوقت الحالي، فينظرون إليك وكأنك مجنون، ويقولون لك: لماذا بحق السماء نرسل المزيد من القنابل إلى هناك؟».

متغيرات الشارع وتبديل المعادلة

وتكشف السجالات الحقوقية والسياسية في عدد من الدول الغربية أن الأصوات الداعية لوقف التعاون التسليحي مع إسرائيل ليست مقتصرة على النخب، بل تتوسع لتطاول شوارع أوروبية كثيرة، على ضوء التقارير المتعلقة بأعداد الضحايا الفلسطينيين ومشاهد التدمير التي ارتكبها جنود الاحتلال عن قصد، ونشر وسائل إعلام محلية قصصاً وحكايات إنسانية تتعلق بالاستهداف المتعمد للأطفال والنساء.

فحتى بين ناخبي الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، يبدو أن الأمور تتبدل، حيث يحقق الفلسطينيون مزيداً من التعاطف في صفوفهم. وهذا الأمر ليس بمؤشر بعيد عن بقية المؤشرات الغربية التي تفرض نوعاً من التغيير. فدخول منظمات حقوقية على خط رفع دعاوى ضد حكومات في أوروبا، مثل الحكومة الهولندية التي أجبرتها المحاكم على وقف تصدير قطع غيار إلى إسرائيل لمقاتلات «إف 35»، وكذلك وقف بلجيكا تصدير الذخائر والمتفجرات إلى دولة الاحتلال، هذه الأمور باتت تقلق حكومات أخرى، مثل الحكومة الدنماركية التي ذهبت إلى إدخال تعقيدات على توريدات قطع حسّاسة لـ«إف 35» من مصنع تيرما، بينما هرعت الحكومة الإيطالية للتأكيد على أنها أوقفت جميع الصادرات العسكرية إلى إسرائيل كما فعلت إسبانيا، لكن تحقيقات للإعلام الإيطالي أكدت العكس وأن حكومة جورجيا ميلوني تواصل إرسال شحنات أسلحة لإسرائيل.

وثمّة مؤشرات إلى أن مستوى جرائم الحرب الإسرائيلية الموصوفة بحسب منظمات حقوقية دولية، ونظر محكمة العدل الدولية بشكوى جنوب أفريقيا بارتكاب إسرائيل جرائم إبادة، بات يحرج حكومات دول تخشى أن تشمل بهذه الجرائم. فمع أن اليابان علّقت تعاونها مع التصنيع العسكري الإسرائيلي، كما أعلنت أستراليا وكندا، فإن ألمانيا لم يتراجع مستشارها أولاف شولتز ووزيرة خارجيتها أنالينا بيربوك عن الدفاع عن بلدهما لجهة مواصلته دعم الاحتلال الإسرائيلي، بل وتوعدت برلين النشطاء في الشارع بمعاقبتهم وملاحقتهم بتهمة «معاداة السامية».

صحيح أن الولايات المتحدة تتحمل القسط الأكبر من تصدير السلاح إلى إسرائيل، وبواقع نحو 67 في المائة، إلا أن نصيب برلين لا يقل عن 20 إلى 30 في المائة، إلى جانب بريطانيا وفرنسا، وهو ما يضع هذه الدول تحت ضغط الرأي العام المتغير فيها.

في المجمل، تبقى النتائج المرجوة من الضغوط الشعبية على الحكومات الداعمة للاحتلال مرتبطة باستمرار الاحتلال بجرائم الحرب والإبادة، واتساع رقعة الناشطين المطالبين حكوماتهم بمواقف صارمة، من دون إغفال أن ترجمة التعاطف مع القضية الفلسطينية على شكل ضغوط لتغيير سياسات الدول التي تلتف وتواصل علاقاتها العسكرية وتمد الاحتلال بما يحتاجه من ذخائر، أمور تسندها التقارير الحقوقية الدولية، سواء الصادرة عن الأمم المتحدة أو عن المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة العفو الدولية (أمنستي)، وغيرها من منظمات غير حكومية حول العالم.

من تظاهرة في باريس دعماً لغزة، 30 مارس (Getty)

يشمل تأييد قطع التعاون العسكري الاستيراد والتصدير

تقلق حكومات من دخول منظمات حقوقية على خط رفع الدعاوى

صادق خان يطالب بالضغط

دعا عمدة لندن، صادق خان (الصورة)، أول من أمس الجمعة، رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك والرئيس الأميركي جو بايدن، إلى استخدام نفوذهما لوقف إراقة الدماء في غزة. وقال خان خلال فعالية أقيمت بالعاصمة البريطانية: «لقد كان شهر رمضان هذا العام صعباً للغاية بسبب غلاء المعيشة ومعاداة المسلمين والدمار في غزة». وأضاف: «نريد إطلاق سراح الأسرى ووقف إراقة الدماء. نريد وقف النار. نريد وقف بيع الأسلحة لإسرائيل».

تظاهرتان في مدريد وجنيف

شارك آلاف الأشخاص، أمس الأحد، في تظاهرة في العاصمة الإسبانية مدريد، دعماً لغزة، ورفضاً للعدوان الإسرائيلي على القطاع الفلسطيني. ورفع المتظاهرون لافتات دعت إلى إنهاء نظام الفصل العنصري الإسرائيلي. وكان الآلاف أيضاً خرجوا أول من أمس السبت، في مدينة جنيف السويسرية، للتضامن مع فلسطين، توجهت من ميدان دي نوف، إلى مكتب الأمم المتحدة في مركز المدينة، حيث ردّد المشاركون هتافات ضد الرئيس الأميركي جو بايدن.

الحدث

مسلسل القتل يتواصل في الضفة على وقع الإضراب

انتهى اقتحام قوات الاحتلال لمخيم نور شمس، بمحافظة طولكرم شمال الضفة، بحصيلة أسفرت عن 14 شهيداً، في حين تواصل مسلسل القتل أمس

رام الله ـ **جهاد بركات**
القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

عمّ الغضب والإضراب العام والحداد، أمس الأحد، الضفة الغربية، رداً على المجزرة التي نفذها الاحتلال الإسرائيلي، خلال اقتحامه لمخيم نور شمس، شرق مدينة طولكرم، شمال الضفة، والذي استمر ثلاثة أيام، وانتهى مساء أول من أمس السبت، بحصيلة شهداء وصلت إلى 14 شهيداً. وزاد عدد الشهداء، أمس، في عموم الضفة، فيما كانت مشاهد الدمار الذي خلّفه الاحتلال في مخيم نور شمس تنقشع صباحاً، علماً أن اقتحام المخيم لم يكن الأول الذي ينفّذه جيش الاحتلال في طولكرم، ومخيّميها، نور شمس وطولكرم، منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، لكنه الأكبر للمخيم منذ عام 2002 بحسب نادي الأسير الفلسطيني. حجم الدمار، يضاف إلى كل ما يحدثه الاحتلال في الضفة، ولا سيما تواطؤه مع المستوطنين والتغول الاستيطاني بدفع من الوزيرين المتطرفين في حكومة بنيامين نتنياهو، إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، كلّها تهدّد الضفة بمرحلة مقبلة ساخنة، فيما انطلقت أمس مسيرة المستوطنين باتجاه مدينة القدس، مع «قرابينهم»، في محاولة لذبحها داخل المسجد الأقصى، عشية عيد الفصح اليهودي، الذي تبدأ أيامه الثمانية مساء اليوم الاثنين. وشيّع الفلسطينيون عصر أمس، جثامين شهداء مجزرة مخيم نور شمس، بعد يوم من انسحاب قوات الاحتلال من المخيم. وحملت نعوش الشهداء على الأكتاف وجاب بها المشيعون شوارع المخيم، على وقع الهتافات الوطنية، وذلك بمشاركة مقاومين من كتيبتي نور شمس وطولكرم. وشيّع في المخيم عصراً، 13 شهيداً، في حين شُيّع جثمان الشهيد الفتى قيس فتحي نصر الله (14 عاماً) ظهراً، في مسقط رأسه بمخيم طولكرم، علماً أنه استشهد في نور شمس.

من جهته، قال نادي الأسير، إن قوات الاحتلال اعتقلت 50 مواطناً، بينهم جرحى، في عدوانها على المخيم، جرى الإفراج عن غالبيتهم بعد تحقيقات ميدانية معهم. ولفت إلى أن عمليات الاعتقال والتحقيق الميداني الواسعة، رافقتها اعتداءات وانتهاكات جسيمة ومروعة بحقّ المواطنين، من بينها استخدام المواطنين العزّل دروعاً بشرية ورهائن، والاعتداء عليهم بالضرب المبرّح، وتعريتهم. وذكّر بأن محافظة طولكرم ومخيميها في الأساس شهدا بعد 7 أكتوبر الماضي، اجتياحات عدة، وحالات الاعتقال طاولت ما لا يقل عن 500 معتقل. كما نقلت وكالة «الأناضول»، أمس، عن شهود عيان، قولهم إن دماراً هائلاً حلّ بالمخيم، بعد الاقتحام، والذي طاول أيضاً الشارع العام المحاذي للمخيم، والذي يصل بين مدينتي طولكرم ونابلس. وأكدوا أن مباني دُمرت بالكامل في حي المنشية بالمخيم الذي شهد أعنف الاشتباكات بين قوات الاحتلال والمسلّحين الفلسطينيين.

إلى ذلك، لم يقتصر التشييع أمس، على طولكرم، إذ في نابلس أيضاً، شيّع جثمان الشهيد المسعف الخمسيني محمد عوض الله محمد موسى في مسقط رأسه بقرية قريوت، علماً أن الشهيد كان استهدف بنيران المستوطنين مساء السبت، قرب قرية الساوية جنوب نابلس، أثناء توجهه إلى نقل إصابات من القرية جراء اعتداءات المستوطنين.

ويوم أمس أيضاً، سقط شهيدان برصاص الاحتلال، على مفترق بين عنون شمال الخليل جنوب الضفة، بادعاء تنفيذهما عملية إطلاق نار وطعن، وهما محمد ماجد موسى جبارين (19 عاماً)، وموسى محمود موسى جبارين (18 عاماً)، كما استشهدت الفلسطينية منال فازع صوافطة (40 عاماً) من مدينة طوباس، برصاص قوات الاحتلال التي أطلقت النار عليها عند حاجز الحمرا العسكري بالأغوار الشمالية. وفي نيّة مبيتة ربما لتنفيذ اعتداء واسع عليه، أغلقت قوات الاحتلال أمس، مداخل فرعية لمخيم عقبة جبر جنوب أريحا شرق الضفة، بمكعبات إسمنتية، علماً أن المخيم كان شهد منذ أكثر من عام اقتحامات عديدة، واغتيال مقاومين من كتيبة عقبة جبر.

ورداً على هذه الاعتداءات والمجازر، خرج مئات الفلسطينيين ظهر أمس، بمسيرة في شوارع مدينة رام الله وسط الضفة، منددين بجرائم الاحتلال، بالتزامن مع إضراب شامل عمّ المدينة وعموم الضفة، حداداً على أرواح شهداء مخيم نور شمس. ونظمت القوى والفصائل الوطنية والإسلامية والحراكات الشعبية والطلابية، المسيرة، وسط دعوات انطلقت فيها للتوحد على نهج وطني كفاحي لمقاومة الاحتلال. من جهتها، أكدت مجموعات عرين الأسود المقاومة، أمس، في بيان أصدرته بعد نحو خمسة أشهر من الانقطاع عبر قناتها في «تلغرام»، أنها نفذت خلال الفترة الماضية، عشرات العمليات في الضفة الغربية. و«عرين الأسود» ظهرت في نابلس عام 2022، وتتكون من مسلّحين يتبعون عدة فصائل، من بينها كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة «فتح».

وفي إطار تعزيز حكومة نتنياهو الوجود الاستيطاني في الضفة، رغم التنديد الدولي، أوعز وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، إلى الهيئات الحكومية، الاعتراف بعشرات البؤر الاستيطانية في الضفة، من أجل ربطها بالبنية التحتية، وبناء مبانٍ عامة فيها، وتزويدها بالخدمات البلدية، وذلك تنفيذاً لقرار كان اتخذه المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (كابنيت)، في فبراير/ شباط 2023. وقالت القناة 12 الإسرائيلية، مساء السبت، إنه على رغم إدراك إسرائيل أن عليها الحفاظ على علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة، بدأت «الحكومة الإسرائيلية من تحت الرادار بتنظيم 68 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية»، بتعليمات من سموتريتش.

في غضون ذلك، تتواصل اعتداءات المستوطنين في الضفة، فقد ذكرت صحيفة «هآرتس»، أمس، أن مستوطنين وجنوداً في جيش الاحتلال يعكفون على سرقة الماشية من المزارعين والرعاة الفلسطينيين في أرجاء الضفة. وأشارت الصحيفة، في تحقيق لها، إلى أن المستوطنين الذين قالت إن بعضهم جنود، لا يكتفون بطرد الرعاة الفلسطينيين من المناطق الريفية التي تعود ملكيتها لهم، بل لا يترددون في سرقة الماشية من هؤلاء الرعاة، كما لا يترددون في الاعتداء على الرعاة أثناء عملية السطو. في المقابل، أصيب مستوطن إسرائيلي، أمس، لدى محاولته إزالة علم فلسطين شمال مستوطنة «كوخاف هشاحار» قرب رام الله، بعد انفجار عبوة ناسفة كانت مخبأة خلف العلم، فيما بدا أنها عملية استدراج محكمة.

أغلق الاحتلال مداخل فرعية لمخيم عقبة جبر جنوب أريحا

من تشييع شهيد في مخيم نور شمس، أمس (جعفر اشتية/فرانس برس)

تقرير

ما هي كتيبة «نيتساح يهودا» المهددة بعقوبات أميركية؟

دفع التلويح بفرض عقوبات على كتيبة «نيتساح يهودا» العاملة في صفوف جيش الاحتلال، إلى بروز ردود فعل عنيفة من الحكومة الإسرائيلية والمعارضة

حيفا ـ **نايف زيداني**

برز في الساعات الأخيرة اسم كتيبة «نيتساح يهودا»، إحدى كتائب جيش الاحتلال الإسرائيلي، التي من المتوقع، وفق مصادر أميركية، أن يعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن خلال أيام عن فرض عقوبات ضدها، بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية المحتلة. واعتبر الجيش الإسرائيلي، أمس الأحد، أن «لا علم لنا بأي عقوبات أميركية على وحدة نيتساح يهودا». وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد وصف، عبر منصة إكس (تويتر سابقاً)، التوجه لفرض عقوبات أميركية على الكتيبة بـ«قمة السخافة والتدني الأخلاقي»، وذلك في هجوم غير مسبوق على واشنطن. وأضاف أنه «لا يجوز فرض عقوبات على الجيش الإسرائيلي». بدوره، قال وزير الأمن القومي، المتطرف إيتمار بن غفير، إن «العقوبات على جنودنا خط أحمر»، أما وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، فرأى أن فرض العقوبات هو «جنون مطلق». بدوره، ادعى الوزير بمجلس الحرب بيني غانتس أن «كتيبة نيتساح يهودا تخضع للقانون العسكري، وتعمل وفقاً للقانون الدولي». كذلك عارض زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لبيد، فرض عقوبات على «نيتساح يهودا»، معتبراً عبر منصة «إكس»، أن «العقوبات الأميركية خطأ ويجب أن نعمل على إلغائها». كما هاجم أول قائد لكتيبة «نيتساح يهودا»، المقدم (احتياط) إيتان عوزيري، أمس الأحد، الولايات المتحدة، رداً على العقوبات المرتقبة، معتبراً أن «أخلاق الجيش الإسرائيلي، أعظم من أخلاق الجيش الأميركي».

ومساء السبت، نقل باراك رافيد، المراسل الدبلوماسي لموقع «والاه»، عن ثلاثة مصادر أميركية لم يسمها، قولها إنه «من المتوقع أن يعلن بلينكن، خلال الأيام المقبلة، عن عقوبات ضد كتيبة نيتساح يهودا الإسرائيلية، على خلفية انتهاك حقوق الإنسان في الضفة». وذكرت المصادر، أن العقوبات «ستمنع نقل مساعدات عسكرية أميركية إلى الكتيبة، وستمنع جنودها وضباطها من المشاركة في التدريبات مع الجيش الأميركي، أو المشاركة في أنشطة تتلقى تمويلاً أميركياً». وحسب الموقع العبري: «تستند العقوبات إلى قانون أصدره السيناتور الديمقراطي السابق باتريك ليهي، عام 1997، يحظر تقديم الجيش الأميركي المساعدات العسكرية أو التدريب مع قوات أمن أو جيش أو شرطة تتوفر عنها معلومات موثوقة حول انتهاكات حقوق الإنسان». ونقل الموقع عن «مسؤول كبير في الإدارة الأميركية قوله: إن قرار بلينكن يستند إلى أحداث وقعت قبل 7 أكتوبر (تشرين الأول 2023) في الضفة الغربية».

وقامت الكتيبة بانتهاكات عدة، وبرز اسمها لدى قتل المسن الفلسطيني ـ الأميركي عمر أسعد، مطلع عام 2022، عندما اعتقله جنود من «نيتساح يهودا» وقيّدوا يديه وكمموه، كما أجبروه على الاستلقاء على بطنه، مما أدى إلى وفاته جراء سكتة قلبية، بحسب بعض التقارير في حينه. وفي الحرب الحالية على غزة شاركت الكتيبة بالقتال في القطاع لأول مرة منذ إنشائها. وفي 8 مارس الماضي، أشارت تقارير إلى أن الكتيبة شاركت بعمليات في بيت حانون، شمالي قطاع غزة، بموازاة عمليات على السياج الحدودي ومنطقة الغلاف. كما قامت الكتيبة بعمليات دهم وتدمير مبانٍ في القطاع.

وفي 24 أغسطس/آب 2022 تم إقصاء أربعة جنود من الكتيبة في أعقاب نشر مقطع فيديو ظهروا فيه يعتدون على فلسطينيين ويضربونهم قرب رام الله. وفي سبتمبر 2022، وإثر اعتداءات من قبل جنود الكتيبة على فلسطينيين في الضفة الغربية، بدأت سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل العمل على صوغ تقرير حول نشاطات الكتيبة. أما في عام 2019 فقد أدين خمسة جنود من الكتيبة بالتنكيل بالفلسطينيين وأرسلوا إلى السجن بعد اعتدائهم على معتقلين فلسطينيين، فيما أدين الضابط المسؤول عنهم بالتسبب في ضرر «عن طريق الإهمال»، وتم تخفيض رتبته.

وبدأت أولى محاولات تشكيل الكتيبة في عام 1961، لكنها فشلت. أما الكتيبة بنسختها الحالية فبدأت في عام 1999 كسريّة في الكتيبة 903، ووجدت معارضة كبيرة من قبل بعض الحاخامات. وفي عام 2002 تحولت إلى كتيبة مستقلة. وعلى خلفية إقامة إطار متشدد من الناحية الدينية، جذبت الكتيبة إليها أيضاً شباب من الحريديم القوميين، أو التيار الديني القومي، الذين كانوا معنيين بالخدمة العسكرية الكاملة، مع التشديد على فصل الجنود عن المجندات، وكذلك الحفاظ على المعايير الدينية المشددة. وأقيمت المسارات الخاصة بهذه الشريحة بالتعاون ما بين الجيش الإسرائيلي والحاخامات في جمعية «نيتساح يهودا»، بهدف توفير حلول لشبيبة اليهود الحريديم الذين لا يجدون أنفسهم في تعليم التوراة والمعاهد الدينية، لكن سرعان ما انضمت إلى الكتيبة نسبة كبيرة من المتدينين القوميين التابعين للنواة التوراتية والصهيونية الدينية والتيارات، أي أنه انضم إلى هذه الوحدة عدد كبير من المستوطنين الذين يشاركون في الاعتداءات على الفلسطينيين في الضفة، وكثيراً ما رافق هؤلاء بزيهم العسكري مستوطنين آخرين في اعتداءاتهم، هذا عدا عن ارتكاب هذه المجموعة انتهاكات كبيرة. وحتى عام 2008 خدمت هذه الكتيبة في منطقة الأغوار وانتقلت في نهايته إلى منطقتي جنين وطولكرم، ومنذ مطلع 2015 انتشرت في منطقة مستوطنات بنيامين القريبة من رام الله.

وفي عام 2006 بلغت نسبة الجنود من التيار الديني القومي في هذه الكتيبة 30 في المائة، وفي عام 2012 كانت نسبة الحريديم فيها نحو 60 في المائة، واليوم بات الحريديم أقلية في ظل سيطرة أبناء المستوطنات. وتعتبر عملية التأهيل لـ«نيتساح يهودا»، مشابهة لمختلف الوحدات الراجلة في الجيش، ويوجد في الكتيبة أربع سرايا. ويعود اسم الكتيبة بالأساس إلى مسارات التجنيد لجيش الاحتلال، المخصصة للحريديم. وسُمّيت الكتيبة في الماضي «هناحال هحريدي» كونها كانت تابعة للواء «ناحل»، أحد ألوية النخبة في جيش الاحتلال. وجاء اسم الكتيبة «نيتساح يهودا» من مختصر الأحرف باللغة العبرية «نوعر تسفائي حريدي» (شباب عسكري حريدي).

وفي عام 2006 قتل لأول مرة جندي من الكتيبة خلال عملية عسكرية. وفي العديد من الأحداث قتل جنود الكتيبة فلسطينيين. وفي الأول من مارس 2022 أنهت الكتيبة فترة تأهيل عملياتية استمرت خمس سنوات متتالية، وتم تعريفها على أنها الأكثر خبرة فيما يتعلق بالأمن الشامل في الضفة الغربية، من بين الكتائب المنتظمة في الجيش التي تعمل في المنطقة.

نتنياهو: العقوبات المحتملة على الكتيبة قمة التدني الأخلاقي

عناصر من «نيتساح يهودا» في الجولان، مايو 2014 (مناحيم كاهانا/فرانس برس)

تقرير

مصادر تمويل خارجية وداخلية تُطبق على القوات التابعة للشرعية

ولاءات متعددة في الجيش اليمني

تتعدد ولاءات الجيش اليمني، الموزع بين وحدات متفرقة، بفعل كثرة أطراف التمويل الخارجية له، والجهات السياسية المؤثرة عليه داخلياً، ما يصعّب توحيد بنيته. ومن شأن هذا التشتت أن يُضعف المؤسسة العسكرية، وان يعرقل اي محاولات للحكومة الشرعية بفرض رؤيتها في البلاد خلال اي مرحلة مقبلة

تعز ـ **فخر العزب**

على الرغم من مرور ثمانية أعوام على صدور قرار دمج المقاومة الشعبية في صفوف الجيش اليمني الذي أصدره الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي، إلا أنه لم يجر توحيد المجموعات العسكرية تحت قيادة وزارة الدفاع حتى الآن، في ظل وجود مجموعات مسلحة، تحت إطار الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، مختلفة القيادة والتمويل. وتنتشر في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية وحدات عسكرية مختلفة، منها ما هو تابع لوزارة الدفاع في محافظات تعز ومأرب، ووحدات أخرى تابعة لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» منتشرة في عدن ومحافظات لحج وشبوة والضالع وأبين، ووحدات عسكرية تابعة للقوات المشتركة المكونة من «المقاومة الوطنية» و«المقاومة التهامية»، بقيادة العميد طارق صالح عضو مجلس القيادة الرئاسي، متمركزة في الساحل الغربي، فضلاً عن قوات العمالقة ذات التوجه السلفي بزعامة العميد عبد الرحمن المحرمي، عضو مجلس القيادة الرئاسي. وهناك أيضاً الوية «درع الوطن» و«حماة الجمهورية»، التابعة لرئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، كما أن هناك الوية عسكرية منتشرة عند الحدود السعودية ومملولة سعودياً.

وتختلف الرواتب التي يقبضها الجنود المنتمون لهذه الوحدات العسكرية، ووفق ما يتم تداوله فإن الجندي الموجود على الحدود السعودية ومدينة البقع اليمنية الحدودية يتلقى ألفي ريال سعودي (نحو 534 دولاراً) في الشهر، والجندي في قوات «درع الوطن» يتلقى راتباً بقيمة ألفي ريال سعودي بالإضافة إلى مائة ألف ريال يمني (في الشهر)، والجندي في القوات التابعة لـ«الانتقالي الجنوبي» يقبض ألف ريال سعودي (نحو 267 دولاراً) مع مائة ألف ريال يمني (نحو 400 دولار) بالشهر، والجندي في قوات «حماة الجمهورية» يقبض ألف ريال سعودي مع تسعين ألف ريال يمني (نحو 360 دولاراً) بالشهر، بينما الجندي في القوات التابعة لوزارة الدفاع يقبض ستين ألف ريال يمني (نحو 240 دولاراً).

أما الألوية العسكرية الموجودة على الحدود السعودية فلا يملك أفرادها أرقاماً عسكرية، وتُصرف رواتبهم عبر لجان سعودية خاصة، وبالتالي تنتهي حقوق الجندي بمجرد مقتله، أو إنهاء الخدمة.

كما أن هناك وحدات عسكرية تُموّل من الإمارات، وأبرزها القوات التابعة لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» والقوات المشتركة الموجودة في الساحل الغربي، المكونة من «حراس الجمهورية» و«ألوية العمالقة» و«المقاومة التهامية». وهناك اختلال في بناء هذه القوات، فباستثناء تلك التابعة لوزارة الدفاع، يجرى تعيين قادة الألوية فيها من قبل قيادات هذه القوات، وهو ما يعد مخالفاً للدستور الذي ينص على أن قائد اللواء العسكري يُعيّن من قبل رئيس الجمهورية بقرار جمهوري أو قرار رئاسي باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة والأمن. إشكالية جعلت من الجيش اليمني التابع للشرعية عبارة عن وحدات عسكرية غير منجانسة وغير موحدة القيادة، ما تسبب بتعدد الولاءات، وهو ما يفاقم من صعوبة تشكيل جيش وطني ينهي الانقلاب ويستعيد الدولة.

> وسام محمد: اختلاف رواتب العسكر يعود لتعدد مصادر التمويل
>
> عبد العليم ابو طالب: لا بد من الشفافية في التعامل مع الاختلالات

ويقول الخبير العسكري العقيد عبد العليم ابو طالب، لـ«العربي الجديد»، إن اختلاف الرواتب في الوحدات العسكرية التابعة للشرعية له تأثيرات سلبية كبيرة على الوحدات بشكل عام، والأفراد بشكل خاص، وأهمها معنويات الجندي المقاتل في ظل تفاوت الراتب بين رفاق السلاح. ويضيف أن هذا الأمر تسبب في بروز ظواهر أهمها كثرة التسرب من وحدات عسكرية قليلة الرواتب إلى وحدات برواتب أكبر، محسوبة على الشرعية. ويشير أبو طالب إلى أن التسرب شمل الوحدات التابعة للشرعية المنتشرة على الحدود مع السعودية، التي تقوم باستيعاب كل من يأتي إليها، وتقوم بتشكيل وحدات عسكرية على أنها تابعة للشرعية، فيما تتلقى أوامرها من الجهة التي شكلتها وتقوم بتمويلها، وبالتالي حصل نقص في أعداد أفراد الوحدات العسكرية، تحديداً تلك التابعة لمحور تعز.

ويوضح أبو طالب أنه ظهر ما سمي بالبدائل «بدائل الفرار والمنقطعين»، تعويضاً لمن تسربوا من وحداتهم الأصلية إلى وحدات رواتبها مغرية، كما هو حاصل مع ألوية الساحل الغربي، وهذا الأمر يخلق شرخاً بين الوحدات العسكرية ينهي فكرة بناء جيش وطني موحد، بل جعله جيشاً مشتتاً بولاءات متعددة يتبع من يدفع أكثر. ويحذر من أن هذا الخلل الخطير عواقبه وخيمة إن لم تتخذ وزارة الدفاع مع رئاسة هيئة الأركان العامة خطوات جادة، وقرارات صارمة تحد من هذه الظاهرة بحيث تمنعها وتلغيها. ويرى أبو طالب أنه من الضروري وجود شفافية في التعامل مع كل ما يجري من اختلالات، سواء في الجانب الإداري أو المالي، ومواجهتها، والعمل على تحسين موارد الدولة، وإعادة صادراتها من النفط التي تؤمن كل احتياجات الدولة بما فيها الجيش.

من جهته، يرى الكاتب الصحافي وسام محمد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «اختلاف رواتب وحدات الجيش يعود في الأساس إلى اختلاف الأطراف المحلية التي قامت ببناء هذه الوحدات، واختلاف مصادر التمويل الخارجية، وهذا الأمر بات بمثابة عائق أمام فكرة الجيش الموحد، وعقبة أمام أي محاولات لدمج الجيش وتوحيده خلف قيادة واحدة». ويرى أن «هذه التباينات، هي مظاهر تعكس مشكلة أعمق، على المستوى السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي». ويضيف محمد أن المشكلة لا تواجه فقط فكرة بناء جيش موحد، وهو الشيء الذي لا يزال حتى الآن مجرد رغبات، بل التمايزات الكبيرة الحالية بين رواتب منتسبي الجيش اليمني في مختلف الجبهات، ما يؤثر بشكل حاسم على تبعية هذه التشكيلات لمن يمولها، ويجعلها أكثر بعداً عن الدولة، نظراً لأن من يتبعون وزارة الدفاع يحصلون على أقل الرواتب، كما أصبحت هذه الرواتب بفعل الظروف الاقتصادية السيئة أداة استقطاب للجنود والضباط. ويشير محمد إلى أنه من المهم وكخطوة أولى أن يحصل كل منتسبي التشكيلات المختلفة على أرقام عسكرية، ليصبح الجميع خاضعاً لسلطة القانون، أما توحيد الرواتب فهذا مرهون بتوفر إرادة سياسية وبالتنسيق مع دول التحالف، وأيضاً توفير موارد كافية، فالجندي الذي كان يستلم ألف ريال سعودي راتباً شهرياً لن يستمر في الخدمة إذا ما تحول راتبه إلى أقل من 200 ريال سعودي (54 دولاراً) كما هو حال رواتب الجنود في مأرب وتعز.

جنود يصنفون تابعون للشرعية في مأرب، يناير الماضي (فرانس برس)

معارك متجددة

اعلن الحوثيون، مساء اول من امس السبت، مقتل 4 من ضباطهم في معارك مع الجيش اليمني. وكان الجيش اليمني قد اعلن مساء الجمعة، سقوط قتلى وجرحى حوثيين في مواجهات بين الجانبين بمحافظة تعز، جنوب غربي البلاد، من دون اضافة مزيد من التفاصيل. والاثنين الماضي، كشف المبعوث الاممي إلى اليمن هانس غروندبرغ، في إحاطة امام مجلس الامن الدولي، عن تصعيد للاعمال العدائية في جبهات عدة بالبلاد. ويهدد هذا التصعيد مصير الهدنة المستمرة منذ عامين.

رصد

مدفعية أوكرانية في دونيتسك تقصف مواقع روسية، السبت (سيرغي نوجينكو/رويترز)

روسيا تحتلّ بلدة إضافية شرقي أوكرانيا

على وقع إقرار مساعدات أميركية عسكرية بقيمة 61 مليار دولار لأوكرانيا، مساء أول من أمس السبت، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الأحد، سيطرتها على بلدة بوغدانيفكا الواقعة بين باخموت وتشاسيف يار في شرق أوكرانيا، حيث يشن الجيش الروسي هجوماً في الأسابيع الأخيرة ضد القوات الأوكرانية التي تعاني من نقص في الذخيرة. وذكرت الوزارة في بيان أن «وحدات من القوات الجنوبية حررت بالكامل منطقة بوغدانوفكا (الاسم باللغة الروسية) في جمهورية دونيتسك الشعبية (الانفصالية)». وبوغدانوفكا بلدة صغيرة كان عدد سكانها أقل من مائة نسمة قبل اندلاع الحرب في 24 فبراير/شباط 2022، وتبعد أقل من عشرة كيلومترات من تشاسيف يار، المدينة التي يتركز عليها الهجوم الروسي بعد السيطرة على باخموت شرقاً في ربيع 2023. من جهته، كشف ميخائيل رازفاجييف، حاكم منطقة سيفاستوبول (الواقعة شبه جزيرة القرم الأوكرانية التي ضمتها روسيا بالقوة في عام 2014) المعين من قبل موسكو، أمس الأحد، أن القوات الروسية صدت هجوماً صاروخياً مضاداً للسفن على إحدى سفنها في ميناء سيفاستوبول. وأضاف رازفاجييف أن الشظايا المتساقطة تسببت في نشوب حريق صغير تم إخماده على الفور.

بدوره، أعلن الجيش الأوكراني، أمس الأحد، ارتفاع عدد قتلى وجرحى القوات الروسية، منذ بداية الحرب بين البلدين قبل عامين، إلى نحو 459 ألفاً و530 جندياً. وذكرت هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الأوكرانية، في بيان، أن قواتها دمرت خلال الحرب 7229 دبابة روسية، و13896 مركبة قتالية مدرعة و11719 نظام مدفعية و1046 من أنظمة راجمات الصواريخ متعددة الإطلاق و767 من أنظمة الدفاع الجوي. ولفت البيان إلى أنه جرى أيضاً تدمير 348 طائرة، و325 مروحية، و9379 طائرة مسيرة، و2115 صاروخ كروز، و26 سفينة حربية، وغواصة واحدة، و15785 من المركبات وخزانات الوقود، و1926 من وحدات المعدات الخاصة.

في السياق، شكر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، مجلس النواب الأميركي على إقراره تقديم مساعدات بقيمة 61 مليار دولار لبلاده، ووصفها في فيديو نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي، مساء السبت بـ«قرار سيحفظ أرواح الشعب الأوكراني، وسيشعر بفائدته الجنود الأوكرانيون الذين يقاتلون في الخطوط الأمامية».

وفي تطور ميداني جديد، بدأت بولندا وليتوانيا والولايات المتحدة، وأعضاء آخرون من حلف شمال الأطلسي «ناتو»، مناورات أمس الأحد، في محيط ممر سوالكي، الرابط بين ليتوانيا وبولندا والفاصل بين جيب كالينينغراد الروسي وبيلاروسيا بطول 65 كيلومتراً. ووفقاً لصحيفة ذا كييف إندبندنت الأوكرانية، ستستمر المناورات حتى يوم الجمعة المقبل، ويشارك فيها 1500 جندي على الأقل، عملهم عندما أطلق مجهولون النار عليهم»، فيما لم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن الهجومين اللذين قالت الشرطة إنهما فتحت تحقيقين بشأنهما.

(رويترز)

شرق غرب

وزير الدفاع الموريتاني يزور باماكو

التقى رئيس المجلس العسكري المالي أسيمي غويتا، أول من أمس السبت، وزير الدفاع الموريتاني حننه ولد سيدي، في باماكو، على خلفية توتر دبلوماسي حاد بين البلدين. وكانت الخارجية الموريتانية أبلغت، يوم الجمعة الماضي، مالي احتجاجها «على ما يتعرض له مواطنون موريتانيون أبرياء عزّل من اعتداءات متكررة داخل الأراضي المالية»، وذلك بعد إعلان موريتانيا مقتل عدد من مواطنيها المدنيين على يد الجيش المالي ومقاتلين روس في معسكرات موريتانية على الحدود. وبحسب بيان للرئاسة المالية، قال وزير الدفاع الموريتاني، في الاجتماع مع غويتا، إن «الحفاظ على الروابط المميزة بين البلدين وتعزيزها مسؤولية جماعية».

(فرانس برس)

قتيل و7 مفقودين في تحطم مروحيتين عسكريتين يابانيتين

قتل شخص، أول من أمس السبت، في تحطم مروحيتين للجيش الياباني في البحر قبالة جزر إيزو في المحيط الهادئ، وما زال سبعة آخرون في عداد المفقودين حتى عصر أمس الأحد، بحسب ما ذكرت السلطات اليابانية. وأوضح وزير الدفاع مينورو كيهارا (الصورة) أن المروحيتين التابعتين لقوات الدفاع الذاتي كانتا تشاركان في «تدريب ليلي»، فيما رجّحت وزارته في بيان أولي بشدّة «احتمال وقوع اصطدام بين المروحيتين».

(فرانس برس)

تركيا تعتقل 36 شخصاً لصلتهم بـ«داعش»

قال وزير الداخلية التركي علي يرلي قايا، أمس الأحد، إن السلطات التركية اعتقلت 36 شخصاً للاشتباه في وجود صلة بينهم وبين تنظيم داعش، وذلك خلال عمليات نُفذت في أربع مناطق. وذكر عبر «إكس» أن الموقوفين مشتبه بأنهم كانوا نشطين في صفوف «داعش» وساعدوا في تمويل التنظيم وتزويده بالإمدادات.

(رويترز)

رئيسي في إسلام آباد اليوم

أعلنت وزارة الخارجية الباكستانية، أمس الأحد، أن الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي (الصورة) سيقوم بزيارة رسمية إلى باكستان بداية من اليوم الإثنين وحتى يوم الأربعاء. وأضافت الوزارة، في بيان، أن رئيسي سيلتقي خلال الزيارة بالرئيس الباكستاني آصف علي زرداري ورئيس الوزراء شهباز شريف، بالإضافة إلى مسؤولين باكستانيين آخرين.

(رويترز)

إضاءة

العراق: تعثر تطبيق «ورقة الاتفاق السياسي» ينذر بأزمة

يهدد تعثر تطبيق ورقة الاتفاق السياسي بأزمة سياسية في العراق، وسط رمي مشكلة التنفيذ على أطراف عدة، سواء الحكومة برئاسة محمد شياع السوداني أو البرلمان أو قوى سياسية، وهو ما دفع أطرافاً محددة لمنح مهلة زمنية للحكومة لتطبيق الاتفاق

بغداد ـ **عادل النواب، محمد علي**

ينتظر المشهد السياسي في العراق تصعيداً جديداً من القوى الكردية والعربية السنّية تجاه ملف «ورقة الاتفاق السياسي»، التي كانت أساس تشكيل الحكومة الحالية برئاسة محمد شياع السوداني في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2022، إذ تؤكد أطراف كردية وسنّية إخفاق الحكومة في تنفيذ أي من المطالب الرئيسية لها، ووجود تنصّل جديد من حلفاء إيران في التحالف الحاكم «الإطار التنسيقي» من تنفيذ وعودها. وعلمت «العربي الجديد» من مصادر مطلعة في حزب السيادة، أكبر القوى العربية السنّية في البلاد، وأخرى في الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في أربيل، عن توجه الطرفين السياسيين إلى مطالبة التحالف الحاكم (الإطار التنسيقي) وحكومة محمد شياع السوداني بالعمل على تنفيذ الاتفاقات في سقف أعلاه نهاية العام الحالي. ووفقاً للمصادر ذاتها، فإن الاجتماع المقبل لائتلاف إدارة الدولة، الذي يضم القوى السياسية المشاركة في الحكومة الحالية، المقرر نهاية الشهر الحالي، سيطرح خلاله مصير ورقة الاتفاق السياسي وعدم تنفيذ أغلب بنودها، والمطالبة بحسمها، وفقاً لتفاهمات بين القوى السنّية والكردية، مؤكدة أن الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني قد يذهب بعيداً عبر التهديد بتعليق مشاركته في الحكومة والبرلمان في حال تم التنصل من ورقة الاتفاق هذه. وتضم «ورقة الاتفاق السياسي»، التي نتج عنها الاتفاق على تشكيل حكومة السوداني، عدة مطالب للقوى العربية السياسية السنّية والقوى الكردية، ووافقت عليها قوى «الإطار التنسيقي» لقاء تصويت السنّة والأكراد على منح الثقة لحكومة السوداني.

وأبرز ما تضمنته هذه الورقة تعديل قانون العفو العام، ليشمل إعادة محاكمة من انتُزعت منهم اعترافات تحت التعذيب، أو أدينوا بوشاية المخبر السري، وإعادة جميع النازحين، وإنهاء احتلال المدن من قبل الفصائل المسلحة، وأبرزها جرف الصخر والعوجة والعويسات، وإخراج «الحشود المسلحة» من مراكز المدن والأحياء السكنية في مدن شمال العراق وغربه، وتعويض أصحاب المنازل المدمرة «جراء العمليات العسكرية والإرهابية»، والكشف عن مصير المُغيّبين، وإيجاد حلول للأزمات المالية والنفطية ما بين بغداد وإقليم كردستان مع استمرار إرسال رواتب الموظفين في الإقليم، وحسم ملف المناطق المتنازَع عليها، ضمن المادة 140 بالدستور العراقي، وتطبيع الأوضاع في سنجار غرب الموصل، وتحقيق الموازنة داخل مؤسسات الدولة، بما فيها المناصب العسكرية والأمنية وفقاً للنسب السكانية في العراق. وأشارت المصادر ذاتها إلى أن الرد الأولي من قيادات في «الإطار التنسيقي» كان التأكيد على الاتفاقات السياسية، وضرورة منح الحكومة مزيداً من الوقت من أجل تنفيذ ما اتُّفق عليه، وأن هناك اتفاقات لا ترتبط بالحكومة، بل بالبرلمان، إذ تحتاج إلى تشريعات وسنّ قوانين، وكانت أزمة إقالة رئيس البرلمان السابق محمد الحلبوسي سبباً في تأخرها.

وقال مستشار الشؤون السياسية للحكومة العراقية سبهان الملا جياد، لـ«العربي الجديد»، إن «هناك بنوداً مرتبطة بالبرلمان وتواجه تلكؤاً، وهذا الأمر لا تتحمله الحكومة». وبيّن جياد أن السوداني «نفذ من بنود ورقة الاتفاق السياسي التي على أساسها تشكلت الحكومة الحالية أكثر من 65 في المائة، والعمل جار على تنفيذ ما تبقّى وفق مهل زمنية، لكن بعض الفقرات عليها خلاف سياسي، وهذا ما يعطل التنفيذ، وهناك جدية من الحكومة لتنفيذ كامل ورقة الاتفاق من دون أي مماطلة». وشدد المستشار على أن «الكتل السياسية كافة عليها الالتزام بما اتفقت عليه وفق ورقة الاتفاق السياسي، من دون أي تسويف ومماطلة، لضمان استمرار الاستقرار الحكومي والسياسي، فأي عرقلة لتنفيذ تلك الشروط ستكون لها تداعيات سلبية على مجمل الأوضاع في العراق».

من جهته، قال عضو حزب السيادة حسن الجبوري، لـ«العربي الجديد»، إن «أهم بنود ورقة الاتفاق السياسي لم تنفذ لغاية الآن، خصوصاً المتعلقة بالعفو العام وإلغاء هيئة المساءلة والعدالة (اجتثاث البعث) وإعادة النازحين وكشف مصير المغيبين وغيرها الكثير، فهناك أطراف سياسية ما زالت تعمل على عرقلة تنفيذ تلك البنود على الرغم من أنها كانت موافقة عليها قبل تشكيل الحكومة». وبيّن الجبوري: «إننا في تحالف السيادة ما زلنا نمارس وسائل الضغط السياسي لغرض تنفيذ كامل بنود ورقة الاتفاق السياسي، إذ مضى الكثير على عمر حكومة السوداني والبنود ما زالت معطلة لأسباب غير منطقية وغير مبررة، ولهذا، الاستمرار في هذا التسويف سيخلق مشاكل سياسية، وهذا ما لا نريده، فنحن مع استمرار الاستقرار السياسي والحكومي». أما عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني وفاء محمد كريم فاتهم، في حديث لـ«العربي الجديد»، أطرافاً في «الإطار التنسيقي» بـ«التسويف والمماطلة». وأوضح كريم أن «هناك تسويفاً ومماطلة بتنفيذ ورقة الاتفاق السياسي، بل الأمر وصل إلى العمل بعكس ما جاء في هذه الورقة التي وقّعت عليها كل قوى الإطار التنسيقي». ولفت إلى أن «هناك جدية من قبل السوداني في الالتزام ببنود ورقة الاتفاق السياسي، لكن ضغوطاً سياسية تمارس عليه تمنعه من ذلك، فالإطار التنسيقي يُقيّد السوداني بشكل كبير، خصوصاً أن هناك أطرافاً تتعمد عدم حسم الكثير من الفقرات حتى تبقى بيدها أوراق مساومة وتفاوض خلال المرحلة المقبلة». وأضاف أن «عدم التزام الإطار التنسيقي بورقة الاتفاق السياسي وتنفيذها بحسب ما وقّعت هي عليه، سيدفع نحو تداعيات سياسية، فلا يمكن القبول بهذا التسويف، وهذا الأمر شددنا عليه بشكل حازم خلال اجتماع ائتلاف إدارة الدولة الأخيرة الذي عقد قبل عيد الفطر».

> سبهان الملا جياد: هناك بنود مرتبطة بالبرلمان لكنها تواجه تلكؤاً
>
> وفاء محمد كريم: عدم التزام «الإطار» بالورقة ستكون له تداعيات

في المقابل، اعتبر الباحث في الشأن السياسي محمد علي الحكيم، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الاستقرار السياسي والحكومي لن يستمر طويلاً في ظل التسويف والمماطلة في تنفيذ ورقة الاتفاق السياسي، التي وضعتها القوى السياسية السنّية والكردية شرطاً أساسياً للمشاركة في حكومة السوداني ودعمها، لكن على أرض الواقع، لا تنفيذ حقيقياً لهذه البنود». وأوضح الحكيم أن «الإطار التنسيقي اعتاد دائماً عدم الالتزام بالاتفاقات السياسية، وهذا سبب رئيسي لعدم مشاركة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لهم كونهم لا يلتزمون بما يتفقون عليه، ويقدّمون فقط التنازلات للحصول على المكاسب بتشكيل الحكومة، ثم ينقلبون على الاتفاق، وهذا ما حل مع الإقليم وأيضاً مع الأطراف السنّية». وحذر من أن «عدم تنفيذ ورقة الاتفاق السياسي مع قرب انتخابات مجلس النواب بداية أو منتصف السنة المقبلة، سيدفع بعض الأطراف السياسية الكردية والسنّية إلى الانسحاب من الحكومة وربما العملية السياسية، كوسيلة ضغط ومن أجل كسب عاطفة الجمهور وزيادة رصيدهم الشعبي استعداداً للانتخابات، ولهذا نتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة خلافات سياسية جديدة». واستهل السوداني عمله الحكومي في أكتوبر 2022 بإطلاق الكثير من الوعود، متعهداً بإنجازها خلال مدة أقصاها عام واحد، ثم الذهاب لإجراء انتخابات برلمانية ومحلية مبكرة.

تولى السوداني رئاسة الحكومة في أكتوبر 2022 (هادي مزبان/Epa)

خرجت المواجهة في الأسابيع الأخيرة بين إسرائيل وإيران من حرب الظلال إلى العلن، وذلك إثر الهجوم الإسرائيلي على قنصلية لطهران وردّ طهران وردّ إسرائيل على الرد. ما الذي سيقرره الطرفان في المرحلة المقبلة، بوجود العنصر الأميركي؟

الخروج من حرب الظلال

مواجهات إسرائيل وإيران

لندن ـ **بشير البكر**

تبادل الردود بين إيران وإسرائيل، نقل الحرب بينهما من الظل إلى العلن، وبات ينذر بتطورات عسكرية وسياسية، ذات أبعاد إقليمية ودولية، وسط معارضة أميركية أوروبية للتصعيد في الوقت الراهن. رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هو من بادر إلى إحداث هذه النقلة من خلال قصف القنصلية الإيرانية في دمشق في الأول من إبريل/نيسان الحالي، وكان على دراية بأن ذلك يمكن أن يقود إلى توسيع الحرب على غزة لتشمل إيران، ولذلك حاول استغلال فرصة الرد الإيراني للذهاب في هذا الاتجاه. لم تمنحه واشنطن الضوء الأخضر، بل عارضته بشدة، وطالبه الرئيس الأميركي جو بايدن بعدم إشعال الحريق في المنطقة، ووافقه في ذلك الحلفاء الأوروبيون، الذين وجهوا رسالة صريحة بذلك. ومن أجل هذا السبب، كانت زيارة كل من وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون، والألمانية أنالينا بيربوك في 17 إبريل الحالي، إلى إسرائيل، التي لم تنجح كلياً في إقناع نتنياهو بعدم الرد على الرد الإيراني، ولكنها خففت من اندفاعه. الرسالة الأميركية الصريحة جاءت على لسان المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي، الذي قال إن الرد القوي من جانب إسرائيل، يمكن أن يؤدي إلى تصعيد عسكري في الشرق الأوسط، ما يعني أنه سيستدرج رداً إيرانياً. وهكذا بالتدريج تجد المنطقة نفسها في مواجهة مفتوحة، لن يكون في وسع أحد من الحلفاء الغربيين وغير الغربيين، أن يترك إسرائيل تواجه وحدها قوة إيران العسكرية المدعومة من حلفائها في كل من لبنان وسورية واليمن والعراق. المعلن من المواقف والتصريحات الغربية هو أن ضغوطاً جرت ممارستها على إسرائيل كي لا ترد على الرد، ولذلك طلب بايدن من نتنياهو اعتبار إحباط مفعول الرد الإيراني «انتصاراً»، وعلى الرغم من أنه جدد دعم الولايات المتحدة «الثابت» لإسرائيل، فإن الرئيس الأميركي بدا أنه يريد بأي ثمن تجنّب اندلاع حريق في المنطقة قبل أشهر قليلة من الانتخابات الرئاسية الأميركية. ولتبرير هذا الموقف، توضح واشنطن أن الهجوم الإيراني لم يتسبّب في وقوع إصابات أو أضرار جسيمة.

هناك مسافة واضحة بين مواقف الطرفين، إذ يطمح نتنياهو إلى تحويل التحالف الوقتي الذي تشكّل من أجل الدفاع عن إسرائيل بوجه المسيّرات والصواريخ الإيرانية، إلى حالة دائمة، وإظهاره إلى العلن ليشكل مرتكزاً للأمن في المنطقة. وحسب ما هو معلن من تصريحات ومواقف إسرائيلية، ترى إسرائيل في حالة الاصطفاف التي حصلت من حولها فرصة ثمينة يجب عدم التفريط بها. وهذا ما جاء على لسان وزير الخارجية يسرائيل كاتس بعد اجتماعه مع كاميرون، وقال إن «لدينا فرصة الآن من أجل لجم طهران. وأثبت الهجوم الأرعن على دولة إسرائيل أن إيران تشكل خطراً على الاستقرار الإقليمي بواسطة إرهابها وإرهاب أذرعها».

البرنامج النووي الإيراني هدف ثمين وهو الذي يبرر، في نظر البعض، ضرب إيران. لكن هذا على درجة عالية من الخطورة، وهناك إغراء يلوح أمام نتنياهو هو ضرب رؤوس نووية إيرانية في مرحلة أولى، وقد لا يكون ذلك في أول عملية معلنة داخل أراضي إيران، لكن عليه أن يضع ذلك في حسابه، إذا أراد أن يقوم بعملية استعراضية من أجل بقائه السياسي على رأس الائتلاف اليميني واليميني المتطرف. هجوم دمشق يندرج في سياق سلسلة من العمليات بدأت منذ أعوام ضد أعضاء الحرس الثوري وفيلق القدس التابع له، ضمن اتفاق بين كل من إسرائيل روسيا على قواعد اشتباك، تسمح لتل أبيب بمهاجمة الأهداف الإيرانية في سورية، وهذا أمر لن يتوقف في المرحلة المقبلة وهو غير مرتبط بالرد الإسرائيلي، بل بأهمية الأهداف الإيرانية. ولو لم تبادر إسرائيل، لكانت استمرت حرب الظلال بينها وإيران على ذات القواعد. ويأتي تجاوز حدود حرب الظلال، ليعطي بعداً جديداً، لما أطلق عليه الخبراء «الحرب ما بين حربين»، التي كانت تقوم بها إسرائيل ضد أهداف إيرانية في سورية. والأمر ذاته ينطبق على سلسلة الحروب والعمليات السرية ضد البرنامج النووي الإيراني والمنشآت العسكرية والبنية التحتية للطاقة، والهجمات ضد إيران في أعالي البحار وفي الفضاء الإلكتروني. الجديد من الآن وصاعداً هو أن الحرب مختلطة، في السر والعلن على جبهات متعددة، تشمل ما يُسمى بمحور المقاومة، خصوصاً الأطراف التي شاركت في إسناد غزة، وهي تتمثل في الحوثيين في اليمن، وحزب الله، وما يُعرف بالمقاومة الإسلامية في العراق وسورية، ومنها من تتهمه إسرائيل بتهريب الأسلحة إلى الضفة الغربية.

> صار باب التصعيد الكبير مفتوحاً من دون ضمانات لاحتوائه

قيام إسرائيل بهذا العمل احتمال وارد جداً، وهو الأمر الذي سيعقّد الوضع، ومن المرجح أنها ستقوم بعمليات نوعية ضد هذه الأطراف، لأنها تعتقد بعدم جدوى الردود الأميركية في الأعوام الأخيرة على العمليات التي تعرضت لها قواتها في العراق، فالعمليات الانتقامية الأميركية ركزت أكثر على منشآت تعود إلى مجموعات عراقية تتخذ مواقع لها قرب البوكمال في سورية، وليس في العمق العراقي، إلا في مرات قليلة، وكانت كافية لرد هذه المجموعات، كما حصل في اغتيال القيادي في الحشد الشعبي أبو باقر الساعدي داخل بغداد في فبراير/شباط الماضي، وكان وزير الدفاع لويد أوستن واضحاً في تحميل إيران المسؤولية، حين قال إن الأطراف التي تهاجم قواتنا في العراق «مليشيات مدعومة من إيران». هناك تحذيرات من أن يؤدي الخطأ في بعض الحسابات إلى انزلاق الموقف إلى حرب واسعة. وإلى حد قريب كان الاعتقاد السائد هو عدم قيام إسرائيل بهجوم علني على إيران مثل القنصلية في دمشق، التي تعد بحسب القانون الدولي أرضاً إيرانية، ولا أن تشن إيران هجوماً مباشراً على إسرائيل حتى لو جرى تصويره في طهران على أنه محسوب بطبيعته ومحدود النطاق، ترد عليه إسرائيل بالمثل على الأراضي الإيرانية.

ومن غير المرجح أن تقف واشنطن مكتوفة الأيدي أيضاً، بغض النظر عن خلافاتها مع إسرائيل بشأن غزة. وبعبارة أخرى، فإنه يمكن أن يؤدي سوء التقدير بسرعة إلى إثارة مواجهة أوسع تشمل حلفاء كل جانب. وبالتالي، صار باب التصعيد الكبير مفتوحاً، من دون ضمانات كافية بإمكانية احتوائه في الوقت المناسب. وحتى لو نجحت الأطراف الدولية بذلك في مرة أو أكثر، فإن استمرار الحرب في غزة يدفع الشرق الأوسط إلى الهاوية، وهو السيناريو الكارثي الذي سيخسر فيه الجميع.

بقايا صاروخ إيراني في قاعدة إسرائيلية، 16 إبريل الحالي (عمير كوهين/رويترز)

ثلاث مسائل

هناك ثلاث مسائل مهمة تدفع الغربيين إلى الضغط على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من أجل عدم توسيع نطاق الحرب. الأولى هي أن حلفاء إسرائيل لديهم مشاكلهم الخاصة، والثانية أن كل الحلفاء يعطون الأولوية لإنهاء الحرب على غزة، وتحقيق وقف إطلاق النار، ومعالجة الوضع الصعب الذي خلّفته الحرب. والنقطة الثالثة هي أن الأولوية تبقى لأوكرانيا، خصوصاً بعد إقرار المساعدات الأميركية لكييف، مساء السبت.

رصد

حملة بايدن تتفوق في جمع التبرعات

> يتواصل السباق بين حملتي الرئيس الأميركي جو بايدن، وسلفه دونالد ترامب، لجمع التبرعات الانتخابية، وهو سباق يتقدم فيه بايدن بفارق كبير، فيما تتقارب نسب التأييد بينهما

يواصل الرئيس الأميركي جو بايدن، تفوقه على سلفه ومنافسه دونالد ترامب في جمع التبرعات لحملتيهما الانتخابيتين، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى غرق الرئيس الجمهوري السابق في الإنفاق على الدعاوى القانونية التي تلاحقه. وفي هذا السياق، أعلنت المجموعة السياسية لترامب، «سايف أميركا» (أنقذوا أميركا)، أول من أمس السبت، أنها أنفقت 3,6 ملايين دولار في بند أتعاب المحامين في مارس/آذار الماضي، ما قلّل من تمويل الحملة الانتخابية. ويخوض الرئيس الجمهوري السابق، أربع محاكمات جنائية، منها واحدة بدأت الأسبوع الماضي في نيويورك، تتعلق بتهم موجهة إليه بدفع رشى لممثلة إباحية عام 2016، بينما يخوض أيضاً حملة انتخابية مكلفة لمنافسة بايدن في انتخابات الرئاسة الأميركية المقررة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وتظهر استطلاعات الرأي وجود تقارب كبير بين المرشحين الديمقراطي والجمهوري لانتخابات نوفمبر في نسب التأييد بما يشير إلى سباق انتخابي تحتدم فيه المنافسة.

وتنفق مجموعة «سايف أميركا» التي أبلغت لجنة الانتخابات الاتحادية بتفاصيل الأموال، مبالغ كبيرة مما جمعته من صغار المانحين، على تلك الدعاوى، على الرغم من أن التمويل المتاح لحملة ترامب قد يتناقص. وهذه المجموعة منفصلة عن حملة ترامب الانتخابية، لكنها أكبر جهة تجمع له التبرعات، حتى قبل إعلانه الترشح للرئاسة مجدداً، بعد الانتخابات النصفية للكونغرس في نوفمبر 2022. ورغم أن المجموعة لم تفصح عن تفاصيل المبالغ التي أنفقتها على كل دعوى قضائية يواجهها ترامب، إلا أن تقاريرها أظهرت أنها أنفقت أكثر من 59 مليون دولار على رسوم وأتعاب المحامين منذ بداية 2023.

من جهتها، ذكرت الحملة الانتخابية لترامب، أول من أمس، أنها جمعت 15 مليون دولار في مارس الماضي، وهي زيادة كبيرة عن شهر فبراير/شباط الذي سبقه، والذي جمعت فيه 11 مليون دولار، لكن ذلك لم يكن كافياً لمنافسة ما تجمعه حملة بايدن، ومنها ما حصلت عليه حملة الرئيس الديمقراطي في مارس الماضي، والذي تخطى 43 مليون دولار. وبينما أعلنت حملة بايدن مع بداية إبريل الحالي، أنه بات في جعبتها 85 مليون دولار، تقول حملة ترامب إنها تملك 45 مليون دولار. علماً أن استطلاعات الرأي تظهر حتى الآن وجود تقارب كبير بين ترامب وبايدن في نسب التأييد. ولكن فيما يتعثر ترامب خصوصاً لدى المانحين الصغار، إلا أنه خلال الأسابيع القليلة الماضية، أقام مجموعة من الفعاليات لجمع التبرعات من كبار المانحين، ما ساعد على أن يجمع الحزب الجمهوري أكثر من 20 مليون دولار في شهر مارس الماضي، أكثر من ضعف ما جمعه الحزب في فبراير، بحسب إعلان للحزب المحافظ الأميركي، أول من أمس.

يذكر أن محاكمة ترامب بقضية دفع رشى لإسكات الممثلة الإباحية ستورمي دانييلز، خلال حملته الرئاسية في 2016، كانت انطلقت الأسبوع الماضي، باختيار محكمة في نيويورك، أسماء هيئة المحلفين الـ12، و6 بدلاء عنهم. وتتمحور القضية حول اتهامات لترامب، بتزوير سجلات تجارية لمدفوعات شركته «منظمة ترامب»، للتعمية على طبيعة دفعات مالية كان سدّدها لمحاميه السابق مايكل كوهين، الذي كلّفه دفع أموال لدانيالز، في 2016، حين كان مرشحاً للمرة الأولى للرئاسة، لشراء صمتها على علاقة جنسية تتهمه بأنه أقامها معها. وستنطلق المحاكمة رسمياً اليوم الاثنين، في مانهاتن، برئاسة القاضي خوان ميرشان، بالكلمات الافتتاحية، والبدء بسماع أقوال الشهود. ومن الشهود، ممثلة إباحية وناشر صحيفة «تابلويد» (الصحافة الصاخبة التي تعتمد على الإثارة)، ومايكل كوهين، الذي سجن لدوره في القضية وجرائم جنائية أخرى، بما فيها الكذب على الكونغرس الأميركي. وكان القاضي ميرشان أثار استياء ترامب الشديد عندما طلب منه أن يحضر الجلسات 4 أيام في الأسبوع. لكن أنصار ترامب، والمؤيدين له، يرون أن الاهتمام الإعلامي الذي أحاط بمحاكمته الجنائية في مانهاتن، وهي الأولى لرئيس سابق للولايات المتحدة، يؤمّن له منصة جاهزة للحملة الانتخابية.

(رويترز، فرانس برس)

■ اليوم لا حياد؛ إما أن تكون في معسكر الحق وبوصلته #غزة أو تكون في معسكر الباطل وبوصلته #الكيان_الصهيوني فانظر الى بوصلتك إلى أين تشير لكي تعرف في أي طريق تسير.

■ كلّ من في قطاع #غزة يواجه صعوبات وظروفاً قاهرة جداً إضافة إلى الحرب التي لم تنته بعد... لا مياه أو بلديات تقوم بعملها مما يدفع الناس إلى السير مسافات طويلة بحثاً عن مياه لجلب غالونات معدودة للاستخدام اليومي.

■ أسهل مصطلحات ممكن تسمعها بحرب الإبادة على #غزة: الناجي الوحيد، مسح من السجل المدني. وكأنها ليست أقسى المصطلحات.

■ الغارات على «الحشد» أميركية ولا حاجة لإسرائيل أن تنفذ غارات في #العراق ما دامت القوات الأميركية موجودة في العراق ويمكنها تولي المهمة. وحتى لو نفذت إسرائيل الغارات فإنها لا يمكن أن تنفذها بلا دعم لوجستي واستخباري من القواعد الأميركية في العراق. يجب إخراج القوات الأميركية من العراق.

■ أيها الإخوة العراقيون، النيجر تمكنت من إخراج القوات الأميركية من أراضيها ولا أعتقد أنكم أعجز من النيجريين على ذلك. القوات الأميركية موجودة في #العراق لحماية إسرائيل وللانطلاق لتنفيذ العمليات الجوية العسكرية في المنطقة ولإبقاء العراق خاضعاً للقرار الأميركي.

■ البادية السورية تعاني من زيادة الهجمات التي ينفذها تنظيم #داعش مما يبرز ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في سورية.

■ هذا السوري من أين يتلقاها؟ من الجيش النظامي في #سورية ومن يعاونه من الروس والإيرانيين، أو من مليشيات حزب الله، أو من الغرق من خلال دخوله غير الشرعي إلى الدول الأوروبية، أو من التعذيب والعنصرية في البلاد الأوروبية؟

■ مع اكتساب الطائرات من دون طيار المتفجرة أهمية كبيرة في ساحة المعركة في #أوكرانيا أصبحت الدبابات عرضة للخطر ويجرى تدميرها بشكل متزايد، سواء الروسية أو تلك التابعة للناتو. يكثر التساؤل اليوم هل للدبابات مكان في حروب القرن 21؟